آراء ابن الزكي النحوية

في

(ارتشاف الضرب من لسان العرب)

عرض وتحليل

د/ جاد مخلوف جاد

بسم الله الرحمن الرحيم

الفَاتِحَة

إنّ الحمـــد لله ، نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا ، ونستفتح بالذي هـــو خير:

﴿ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴾(١)

ونصلي ونسلم على سيدنا رسول الله ومصطفاه محمد ، وعلى آله وصحبه ، ومن اهتدى بهديه، وسار على طريقه إلى يوم الدين، كما صليت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد .

وبعد ..

فهذا البحث يتناول :

آراء ابن الزكي النحوية

فـــــــي

(ارتشاف الضرب من لسان العرب)

عرض وتحليل

وشخصية ابن الزكي من الشخصيات المجهولة المغمورة ، وكتابه " البديع " في النحو خالف فيه النحويين في أمور كثيرة ،

---

(١) سورة الممتحنة – جزء من الآية ٤ .

وهذا ما دعاني إلى دراسة تلك الآراء ، لما لذلك من أهمية علمية في إظهار تلك الشخصية .

إن دراسة الآراء النحوية لتلك الشخصيات الرائدة يوقفنا على فكر هؤلاء الأماجد ومناهجهم .

وهذا النوع من الدراسة يحتاج إلى جهد مضاعف ، ووقت طويل وعمل متواصل حتى نتعرف اتجاهات وأبعاد تلك الشخصية المتعددة المناحي العلمية والأخلاقية والمذهبية .

وتقع هذه الدراسة في مقدمة ، وتمهيد ، وثمانية عشر مبحثا ، وخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال معايشتي لهذا البحث .

وقد جعلت لكل مبحث عنوانا ومهدت له بتمهيد ذكرت بعده رأى ابن الزكى وحججه ، ثم عقبت برأي النحاة الآخرين ، وختمت المبحث بذكر الرأي المختار مع الدليل .

وإني إذ أقدم هذا العمل لا أدّعي أنني قد بلغت الغاية ، ولكن حسبي أنني اجتهدت ، والله تعالى أسأل الهداية والتوفيق ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

د/ جاد مخلوف جاد

التمهيد

ويشمل

- التعريف بابن الزكي (محمد بن مسعود)
- التعريف بأبي حيّان
- التعريف بـ (البديع)
- التعريف بـ (ارتشاف الضرب من لسان العرب)

محمد بن مسعود

(صاحب كتاب البديع) [١]

اسمه ولقبه وكنيته ونشأته :

لم يحظ محمد بن مسعود بما حظي به غيره في كتب التراجم من إفاضة في التأريخ لحياته ، والتقصي لتنقلاته ، والسرد لمصنفاته وشيوخه وتلاميذه ، فقليل من المترجمين هم الذين كتبوا عنه فأوجزوا ، وحدثوا فأشاروا .

ولقد اختلف أصحاب التراجم ومن نقلوا عنه من النحاة اختلافاً كبيرًا في اسمه ، فهو محمد بن مسعود الغزي في كشف الظنون[٢]، ومحمد بن مسعود الغَزْنِي في البغية ومعجم المؤلفين وطبقات النحاة لابن قاضي شهبة[٣] وكذلك سماه أبو حيان في كتبه ، وهو محمد بن مسعود بن أحمد الغزي المدني الشافعي في هدية العارفين[٤]، وفي مغني اللبيب له تسميتان أولاهما : محمد بن مسعود الغَزْنِي والثانية: محمد بن مسعود الزكي ، ولعلها ابن الزكي[٥]، ولكن سقطت كلمة (ابن) خطأ ؛ لأن صاحب كشف الظنون يقول عنه :

---

(١) بغية الوعاة ٢٤٥/١ ؛ وكشف الظنون ٢٣٦/١ ؛ وهدية العارفين ٦٤/٢ ؛ ومعجم المؤلفين ١٩/١٢ ؛ وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ص٢٦٢ .
(٢) كشف الظنون ٢٣٦/١ .
(٣) بغية الوعاة ٢٤٥/١ ؛ ومعجم المؤلفين ١٩/١٢ ؛ وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ص٢٦٢ .
(٤) هدية العارفين ٦٤/٢ .
(٥) مغني اللبيب ، ص ٣٠١ ، ٧٠٨ .

"ذكره ابن هشام في المغني وسماه ابن الزكي" ، وفي نسخ عدة بدون (ابن) [١] ، وذكره السيوطي في الأشباه والنظائر بـــ محمد بن مسعود بن الزكي[٢]، وكذلك البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب[٣] ، ولم أر أحدًا ممن ترجم له قال : ابن الزكي

لقبـــــه :

وأما عن لقب محمد بن مسعود ، فله لقبان ، **أولهما** : الغَزْنِي .. ولقد ترجم له ابن قاضي شبهة تحت كلمة الغَزْنِي[٤] .

واللقب الثاني : العدني .. ولقد ترجم له صاحب هدية العارفين تحت هذا اللقب[٥] .

والأول أشهر من الثاني ، وذُكر به في كتب النحو ، وله سبب وهو نسبة إلى غَزْنَة ، بل إن الثاني لم يذكره أحد إلا البغدادي في هدية العارفين ، ولذلك فهو خطأ ، حيث إن العدني غير محمد بن مسعود الغزني ، ووضّح الفرق بينهما صاحب معجم المؤلفين ، حيث ترجم للعدني والغزني .

فقال عن العدني : " محمد العدني (...-٨٧١هـ) (...-١٤٦٧م) محمد بن مسعود العدني ، اليماني ، الشافعي (جمال

---

(١) حاشية الدسوقي ٢١٥/٣ للشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي – ضبط عبد السلام محمد أمين – دار الكتب العلمية – بيروت .
(٢) الأشباه والنظائر ١٦٤/١ .
(٣) شرح أبيات مغني اللبيب ١٧٦/٧ .
(٤) طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شبهة ص٢٦٢ .
(٥) هدية العارفين ٦٤/٢ .

الدين) فقيه ، له تعليق على المنهاج "[١] ، ثم ذكر بعده محمد بن مسعود الغزني .

كنيته :

لم يذكر أحد ممن ترجم له كنيته ، ولكن دلنا عليها أبو حيان في (الارتشاف) حين قال : " وزعم أبو عبيد الله محمد بن مسعود الغَزْنِي في كتابه (البديع) أن (دون) من أدوات الاستثناء "[٢] ، فكنيته إذن : أبو عبيد الله .

نشأته :

لم تذكر كتب التراجم سنة مولده ، ولكنها ذكرت لنا أن موطنه غَزْنَة ، ولذلك نُسب إليها .. يقول ابن قاضي شبهة : "محمد بن مسعود الغَزْني- بفتح العين المعجمة ثم زاي ساكنة ثم نون- نسبة إلى غَزْنَةَ "[٣] وقد نص أبو حيان أكثر من مرة على أنه من نحاة غَزْنَة[٤].

ويقول ياقوت عن غَزْنَةَ : " وغَزْنَةُ - بفتح أوله وسكون ثانيه ثم نون - هكذا يتلفظ بها العامة ، والصحيح عند العلماء : غَزنين ، ويعربونها فيقولون : جَزْنة ، ويقال لمجموع بلادها : زابلستان غَزْنَة قصبتها ؛ وهي مدينة عظيمة وولاية واسعة في طرف

---

(١) معجم المؤلفين ١٩/١٢ .
(٢) الارتشاف ١٥٥٦/٣ .
(٣) طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شبهة ص٢٦٢ .
(٤) الارتشاف ١١٥٣/٤ .

خراسان ، وهي الحدُ بين خراسان والهند في طريق فيه خيرات واسعة ، وقد نسب إلى هذه المدينة من لا يُعدُّ ولا يُحصى من العلماء ، ومازالت آهلة بأهل الدين ولزوم طريق أهل الشريعة والسلف الصالح ، وهي كانت منزل بني محمود بن سُبكتكين إلى أن انقرضوا "[١] .

مؤلفاته :

لم تذكر كتب التراجم لمحمد بن مسعود سوى كتاب واحد وهو (البديع في النحو) ، وهو الكتاب الذي اشتهر به ، فكثيرًا ما نقل عنه العلماء وقالوا : " قال صاحب كتاب البديع " ، أو يقولون : " قال محمد بن مسعود في كتاب البديع ، أو في كتاب البديع لمحمد بن مسعود " .

وهذا الكتاب لم يظفر بالثناء من النحاة الذين نقلوا عنه ، ولكنهم نقضوه ، فهاهو ابن هشام يقول عن هذا الكتاب : " الرابع قول محمد بن مسعود الزكي في كتابه البديع وهو كتاب خالف فيه أقوال النحويين في أمور كثيرة "[٢] .

ويقول البغدادي عن هذا الكتاب وهو يتكلم عن أحد الشواهد : " وأنشده بعده ، وهو الإنشاد السابع والثمانون بعد السبعمائة :

---

(١) معجم البلدان ٢٢٨/٤ " بتصرف " لياقوت حموي – تحقيق عبد العزيز الجُندي – دار الكتب العلمية – بيروت .
(٢) مغني اللبيب صـــ٧٠٨ .

أتُقرحُ أكبادُ المحبِّينَ كالذي أرَى كَبدي من حبِّ ميَّةَ تُقرحُ[1]

على أن صاحب كتاب (البديع) وهو كتاب خالف فيه النحويين في أمور كثيرة زعم فيه أنّ (الذي) في البيت بمعنى (أنْ) وأنّ (أنْ) تأتي بمعنى (الذي) قد ذكره أبو حيان في (تذكرته) وسرد ما وقع في كتابه من مخالفة النحويين من أول كتابه إلى آخـــره ؛ قال : " محمد بن مسعود بن الزكي له كتاب في النحو سماه بالبديع ، ادّعى فيه أشياء خارجة عن المعتاد في النحو ، وذكر فيه أن النحاة على خمس طبقات ، وخلط فيها ، وغلط غلطًا فاحشًا فيها ، وذكر من الطبقة الخامسة أبا الحسن علي بن فضّال المجاشعي المغربيّ ، وأنه ورد غَزْنَةَ سنة ست وستين وأربعمائة ، وأقام بها مكرمًا معظمًا ، وصنف تصانيف منها كتاب (الإكسير في النحو) وذكر من هذه الطبقة أبا الفرج عبد الرحمن بن عدنان المغربي ، ورد غَزْنَةَ سنة أربع وخمسمائة ، قال : وهو إمام مقدام همّ هرم يناهز المائة ، أو يجاوزها ، وكان يقول : إن ابن فضال المجاشعي قرأ الكتاب عليّ ، وتتلمذ برهةً بين يدي ، وأقام بها ثلاث سنين ملحوظ المنزلة من أكابر الدولة ، وكنت مدة إقامته ملازمًا لخدمته قارئًا عليه كتاب الأصول ، وهو كان يحفظه ظاهرًا "

ثم أخـــذ أبو حيان في سرد ما خالف فيه من باب الإعراب

---

(١) البيت من الطويل ، وهو منسوب لذي الرمة في شـــرح أبيات المغـــني ١٧٥/٧ ، ١٧٧ ؛ وخزانة الأدب ٧٤/٤ ، ٧٥ ؛ وهو في ديوان جميل بثينة ص٤٦ ، وبثنة عوض عن مية ؛ وهو في مغني اللبيب ص٧٠٩ .

إلى مسألتنا هذه ، قال : " ومن المشكلات قولهم : زيدٌ أعقل من أن يهذي ، ولا يجوز : زيد أعقل من الهذيان ، لأنّ (أنْ) هاهنا بمعنى (الذي) ، كما أن (الذي) بمعنى (أنْ) في قول ذي الرّمّة :

أتُقرحُ أكبادُ المحبِّينَ كالذي .....

وفي قوله : ﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾[١] أي كخوضهم ، وقوله : ﴿ ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ ﴾[٢] – انتهى كلامه – "[٣] .

وقال أبو حيان عنه : " وفي البديع لمحمد بن مسعود الغَزْنِي: في (أو) كلام مستغرب ومذهب عجيب "[٤] .

أثره فيمن أتى بعده :

لقد كان لمحمد بن مسعود الغَزْنِي الأثر البالغ فيمن أتى بعده من النحاة ، **ومن هؤلاء :**

- أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان (٦٥٤-٧٤٥هـ/١٢٥٦-١٣٤٤م)

فلقد أكثر من النقل عنه في كتبه (شرح التسهيل) [٥] و(الارتشاف) و(البحر المحيط) .

---

(١) سورة التوبة – جزء من الآية ٦٩ .
(٢) سورة الشورى – جزء من الآية ٢٣ .
(٣) شرح أبيات مغني اللبيب ١٧٥/٧ ، ١٧٦ ، ولم أجد ذكرًا لهذا الكلام في التذكرة ، والغزني وكتابه غير مذكورين تمامًا في الكتاب .
(٤) الارتشاف ١٦٤٨/٤ .
(٥) طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شبهة ص٢٦٢ .

حيث قال في (الارتشاف) وهو يتحدث عن أسباب الإمالة : " السبب السابع : كثرة الاستعمال وذلك إمالتهم (الحَجَّاج) علَمًا في الرفع والنصب ، وكذلك (العَجَّاج) في الرفع والنصب ، نص عليه المهاباذي وصاحب البديع "[١] .

وقال في (البحر المحيط) : " ﴿ يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ ﴾[٢] ، وهذا النداء الظاهر إنه على لسان ملك ؛ وقرأ الجمهور : بتاء التأنيث ؛ وقرأ زيد بن علي : يا أيها – بغير تاء – ، ولا أعلم أحدًا ذكر أنها تذكر ، وإن كان المنادى مؤنثًا ، إلا صاحب البديع ؛ وهذه القراءة شاهدة بذلك ، ولذلك وجه من القياس ، وذلك أنه لم يثن ولم يجمع في نداء المثنى والمجموع ؛ فكذلك لم يؤنث في نداء المؤنث "[٣].

– **بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي** ، المتوفى سنة ٧٤٩هـ .

حيث قال في الجني الداني : " واختلف في (منذ) ، فقال البصريون : بسيطة ؛ وقال الكوفيون : مركبة ؛ ثم اختلفوا ، فقال الفراء : أصلها من ذو : من الجارة ، وذو الطائية ؛ وقال غيره منهم: أصلها من إذ : من الجارة ، وإذ الظرفية ؛ وقال محمد بن مسعود الغزني : أصلها من ذا : من الجارة ، وذا اسم إشارة "[٤] .

---

(١) الارتشاف ٢/٥٣٤ ، ٥٣٥ ؛ وينظر صفحات ٩٤٠ ، ١١٥٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٦٣ ، ١٤١٥ ، ١٤٥٦ ، ١٥٥٦ ، ١٦٥٧ ، ١٦٨٢ ، ١٨٦٠ ، ١٨٧١ ، ١٩٥١ ، ١٩٧٨ ، ٢٠١٧ ، ٢٠٢٩ ، ٢٠٤٣ ، ٢٣٠٦ ، ٢٣٢٢ ، ٢٣٢٦ .

(٢) سورة الفجر – جزء من الآية ٢٧ .

(٣) البحر المحيط ٨/٤٦٧ .

(٤) الجني الداني ص٥٠١ ، وينظر ص٢٠٤ .

- **جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري** ، المتوفى سنة ٧٦١هـ .

حيث قال في مغني اللبيب : " الثاني : الماضي المقرون بـ (قد) قاله الجمهور ، ووجهه أن (قد) تقرب من الماضي من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم ، وخالف في ذلك خطّاب ومحمد بن مسعود الغزني ، وقالا : إذا قيل : إنّ زيدًا لقد قامَ ، فهو جواب لقسم مقدّر "[١] .

- **السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي** (٨٤٩-٩١١هـ/١٤٤٥-١٥٠٥م)

حيث قال في الهمع : " (لا يقدم النعت) على منعوته (خلافًا لبعضهم) وهو صاحب البديع (في) إجازته تقديم النعت (غير مفرد) أي مثنى أو جمع (إذا تقدم أحد متبوعيه) فيقال : قام زيد العاقلان وعمرو كقوله :

أبَى ذاك عمّاي الأكرمانِ وخاليا[٢] "[٣] .

ونقل كذلك عنه في الاقتراح فقال : " وقال صاحب البديع :

---

(١) مغني اللبيب ص٣٠١ ؛ وينظر ص٧٠٨ .
(٢) عجز بيت من الطويل ، وصدره :
ولست مُقرًّا للرّجال ظلامة
وهو بلاَ نسبة في الدرر ٦/١٧ ؛ وحاشية الخضري ٢/١١٩ ؛ والمغني ص٨٠٣ ؛ والأشموني ٣/٥٨ ؛ والارتشاف ٤/١٩٣٦ .
(٣) الهمع ٣/١٢٧ ؛ وينظر صفحات ١/٦٧ ، ١٤٢ ، ٢٠٦ ، ٢١٣ ، ٣١٣ ، ٣٤٦ ، ٢/٣٦٩،٦٠،٣٩ ، ٢٠٥ ، ٢١٩ ، ٤٤٨ ، ٣/١٤٠ ، ١٦٥ ، ١٧٦ ، ٣٨٢ ، ٤٨٦ .

النحو: صناعة علمية يعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصح ويفسد في التأليف ليعرف الصحيح من الفاسد "[١].

ونقل كذلك عنه في الأشباه والنظائر فقال : " وذكر محمد بن مسعود بن الزكي في كتابه (البديع) أن (الذي) و(أنْ) المصدرية يتقارضان فتقع الذي مصدرية كقوله :

أتُقرحُ أكبادُ المحبِّينَ كالذي أرَى كَبدي من حبِّ ميَّةَ تُقرحُ

وتقع (أنْ) بمعنى (الذي) كقولهم : زيد أعقل من أن يكذب ، أي من الذي يكذب "[٢].

- **نور الدين أبو الحسن ، علي بن محمد الأشموني الشافعي ،** المتوفى سنة ٩٠٠هـ .

حيث قال : " وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف إذا كان لاثنين أو جماعة وقد تقدم أحد الموصوفين ، فتقول : قام زيد العاقلان وعمرو "[٣].

- **الشيخ / خالد بن عبد الله الأزهري (ت : ٩٠٥هـ) .**

حيث قال في التصريح عن قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ ﴾[٤] : " وذهب يونس وابن الزكي في البديع إلى أن (الذي) في

---

(١) الاقتراح ص٧٦ ؛ وينظر صفحات ١١٠ ، ٢٣٢ .
(٢) الأشباه والنظائر ١٦٤/١ ، ١٦٥ .
(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٥٧/٣ ، ٥٨ .
(٤) سورة الشورى – جزء من الآية ٢٣ .

الآية الشريفة موصول حرفي "[١] .

- **محمد بن علي الصبان** ، المتوفى سنة ١٢٠٦هـ .

" قال محمد بن مسعود في كتابه البديع : غلط من قال : إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك ، كقوله تعالى : ﴿ هُوَ أَهْدَى سَبِيلاً ﴾[٢] ، وليس تمييزًا لأنه ليس فاعلاً كما هو في: زيد أحسن وجهًا "[٣] .

- **الشيخ/ محمد الخضري** (ت : ١٢٨٧هـ) .

" وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة إذا كانت لمتعدد تقدم بعضه كقوله :

ولستُ مُقِرًّا للرِّجال ظُلامةً أبَى ذاك عمَّاي الأكرمانِ وخاليا "[٤]

وفاتـــــــه :

لم يختلف أحد من ذكر سنة وفاته من أصحاب التراجم في أنه قد تُوفي سنة إحدى وعشرين وأربعمائة[٥] ، ولكني أرى خطأ في سنة وفاته وذلك لأمرين :

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح ١٤٨/١ ؛ وينظـر صفحات ١٨٢/١ ، ١٨٣ ، ٢٢٣ ، ٣٢٥ ، ٣٣٩ ، ٣٧٧ .
(٢) سورة الإسراء – جزء من الآية ٨٤ .
(٣) حاشية الصبان ١٢٦/٢ ؛ وينظر ٢٢٣/١ .
(٤) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١١٩/٢ .
(٥) كشف الظنون ٢٣٦/١ ؛ وهـدية العارفين ٦٤/٢ ؛ ومعجم المـؤلفين ١٩/١٢ .

أولهما : ما ذكره أبو حيان عن كتاب (البديع) من أن محمد بن مسعود قال فيه : إن أبا الحسن علي بن فضّال المجاشعي المغربيّ ورد غَزْنَةَ سنة ست وستين وأربعمائة ، وأقام بها مكرمًا معظمًا ، وصنف تصانيف منها كتاب (الإكسير في النحو) ، فكيف يؤرخ بعد وفاته بخمس وأربعين سنة ؟!

ثانيهما : ذلك أن أبا الحسن علي بن فضّال المجاشعي كان يحب الترحال ، وآخر بلد سافر إليها هي غزنة ، ثم بعدها سافر إلى بغداد فأقام بها يسيرًا ، ثم مات سنة ٤٧٩هـ ؛ بل إن تغري بردي في النجوم الزاهرة ١٤/٥ يقول بأنه توفي في غزنة[١] .

(١) ينظر شرح عيون الإعراب – تحقيق الدكتور/ عبد الفتاح سليم ص٧ ، ٨ ، ٩ .

أبو حيان الأندلسيّ

اسمه :

هو محمد بن يوسف بن علي بن حيّان النَفْزي الأندلسي الجبائي الغرناطي المغربي المالكي ثم الشافعي[١] .

كنيته :

يكنى العلامة بـ (أبي حيان) ، وهذه الكنية هي التي عرف بها واشتهر بين أهل العلم ، وترجع تلك الكنية إلى ولده حيّان[٢].

شيوخه :

أخذ أبو حيّان القراءات عن أبي جعفر بن الطبّاع[٣]، والعربية عن أبي الحسن الأبذي[٤]، وأبي جعفر بن الزبير[٥] ، وابن أبي الأحوص[٦] وابن

---

(١) نفح الطيب ٢٨٩/٣ ؛ والنجوم الزاهرة ١١١/١٠ ؛ وشذرات الذهب ٦/ ١٤٥ .

(٢) النهاية ٢٨٥/٢ ؛ وبغية الوعاة ٢٨١/١

(٣) هو : أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن عيسى بن عياش أبو جعفر بن الطباع الرعيني الغرناطي ، توفي سنة ثمانين وستمائة في ذي القعدة ، غاية النهاية ٨٧/١ .

(٤) هو : علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخشني الأُبَّذي أبو الحسن ، توفي سنة ثمانين وستمائة هجرية ، بغية الوعاة ١٩٩/٢ .

(٥) هو : أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم بن الزبير بن الحسن الحسين الثقفي العاصمي ، توفي يوم الثلاثاء ثامن ربيع الأول سنة ثمان وسبعمائة هجرية ، شذرات الذهب ١٦/٦ .

(٦) هو : الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز بن محمد الإمام أبو علي بن أبي الأحوص ، توفي سنة تسع وسبعين وستمائة هجرية ، طبقات المفسرين ٥٠/١ .

الصـــائغ ، وأبـــي جعـــفر اللـــلّي[١] ، وبمصـــر عـــن البـــهاء[٢] وجماعة[٣].

تلاميذه :

كان لأبي حيّان إقبال على الطلبة الأذكياء ، وعنـده تعظيم لهم وأمضى أكثر عمره في الإقـراء والتصنيف ، وقرأ عليه الأئمـة الكبار ، ومن هؤلاء الأعلام : السمين الحلبي[٤] ، وابن عقيل[٥] ، ومحي الدين ناظر الجيش[٦]، والمرادي[٧] ، وعبد الرحمن الصائغ[٨] ، وخلق كثير[٩] ، وهذا الشيخ الأخير من تلامذة الشيخ ،

---

(١) توفي سنة إحدى وتسعين وستمائة هجرية ، بغية الوعاة ٤٠٢/١ .
(٢) هو : محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الإمام أبو عبد الله بهاء الدين بن النحاس ، توفي سنة ثمان وتسـعين وستمائة ، بغيـة الوعـاة ١٩٤/١ .
(٣) بغية الوعاة ٢٨٠/١ .
(٤) أحمد بن يوسف بن عبد الدايم صاحب الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، توفي سنة ست وخمسين وسبعمائة هجرية ، الدرر الكامـنة ٣/١ .
(٥) المتوفى سنة تسع وستين وسبعمائة هجرية ، الدرر الكامنة ٢٦٦/٢ .
(٦) هو : محمد بن يوسـف بن أحمد بن عبـد الدائم الحلبي محـي الدين ناظر الجيش ، توفي سنة ثمان وسبعين وسبعمائة هجرية ، بغية الوعاة ٢٧٥/١ .
(٧) هو : الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي ، توفي سنة تسع وأربعين وسبعمائة ، طبقات المفسرين ١٣٩/١ .
(٨) هو : محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسين الزمرديّ الشيخ شمس الدين بن الصائغ الحنفي النحوي ، مات في خامس عشر شعبان سنة ست وسبعين وسبعمائة هجرية ، بغية الوعاة ١٥٥/١ .
(٩) غاية النهاية ٥٥/١ ، ٥٦ ؛ والدر الكامنة ١١/١ ، ٥٧ ، ١٨٥ ؛ وبغية الوعاة ٢٨٠/١ ؛ ومعجم المؤلفين ٢٥/١ ، ٢٦ .

إلا أن د/ رجب عثمان محمد محقق ارتشاف الضرب ذكره في قائمة شيوخ أبي حيان سهوًا منه .

صفاته وأخلاقه :

كان أبو حيّان ثبتًا ، صدوقًا ، حجة ، سالم العقيدة من البدع الفلسفية والاعتزال والتجسيم ، ومال إلى مذهب أهل الظاهر وإلى محبة أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب – كرم الله وجهه – ، كثير الخشوع والبكاء عند قراءة القرآن الكريم ، وكان شيخًا طوالاً حسن النّغمة ، مليح الوجه ظاهر اللون مشربًا بحمرة ، منوّر الشبيبة ، كبير اللحية ، مسترسل الشعر[١] .

تصانيفه :

لأبي حيّان مصنفات شتى في التفسير، والنحو، واللغة، ومن هذه المصنفات : البحر المحيط في التفسير، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل في النحو والصرف، وارتشاف الضرب من لسان العرب، وإعراب القرآن الكريم، والتذكرة في العربية، والمبدع في التصريف، واللمحة والشذرة وكلاهما في النحو، وغاية الإحسان في النحو والصرف، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان، وغيرها[٢] .

---

(١) بغية الوعاة ٢٨٢/١ .
(٢) هدية العارفين ١٥٢/٦ ؛ والأعلام ١٥٢/٧ .

وفاته :

عمّر أبو حيّان واحدًا وتسعين عامًا أمضاها في البحث والتأليف، وبعد هذه الحياة العامرة بالعطاء شاءت إرادة الله أن يختم حياته بالقاهرة فتوفي- رحمه الله - بمنزله خارج باب البحر في يوم السبت بعد العصر الثامن والعشرين من صفر سنة ٧٤٥هـ ، ودفن من الغد بتربة الصوفية[١] .

(١) نفح الطيب ٣٩٢/٣ ؛ والنجوم الزاهرة ١١١/١٠ .

كتاب البديع

لم تذكر كتب التراجم لمحمد بن مسعود الغزنى سوى كتاب واحد وهو (البديع في النحو) وهو الكتاب الذي اشتهر به ، فكثيرا ما نقل عنه العلماء وقالوا (قال صاحب كتاب البديع) ، أو يقولون (قال محمد بن مسعود في كتاب البديع) ، أو (فى كتاب البديع لمحمد بن مسعود) .

ولم تفد كتب التراجم على كثرتها شيئا عن وجود الكتاب من عدمه وكان عليّ أن أتلمس أخباره في كتب الطبقات ، وما أكثر الكتب التي أفأت إليها بحثا عن الكتاب مخطوطا أو مطبوعا ولم أجد من متابعتها شيئا عن كتاب البديع لابن الزكى ، غير أنى وجدت في قسم المخطوطات بالهيئة المصرية العامة للكتاب مخطوطا باسم البديع في علم النحو لكنه لمؤلف أخر هو : المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن الأثير الجذري الشهير بمجد الدين بن السعادات المتوفى سنة ٦٠٦ هـ ويقع المؤلَّف في ست ورقات فقط .

إذاً فلم يبقى كتاب البديع لابن الزكى إلا آراء تتردد في الكتب وروايات تساق في موضوعات النحو واللغة .

(ارتشاف الضرب من لسان العرب)

هذا الكتاب له قيمة كبرى بين المؤلفات النحوية ، حيث إنّ صاحبه قد ضمنه كثيرًا من البحوث النافعة ، والآراء السديدة ، والتوجيهات القويمة ، والقضايا الدقيقة .. ويُعدّ هذا الكتاب عند أهل العلم المرجع الأهم لمن يريد أن يقف على خبايا النحو ومكنوناته .

ومما يعزز القيمة العلمية لهذا الكتاب أن صاحبه أطال في النقول عن سابقيه ومعاصريه ، مما جعله حاويًا لكثير من المؤلفات التي لم تصل إلى أيدينا ، مثل كتاب (البديع) لمحمد بن مسعود الغزني المعروف بابن الزكي ، وكتاب (البسيط) لمحمد بن ضياء الدين بن العلج ، وكتاب (الإفصاح) لابن هشام الخضراوي ، وكتاب (الأوسط) للأخفش ، وغير ذلك كثير .

ولم يؤلف أبو حيّان في العربية أعظم من هذا الكتاب ، ولا أجمع ولا أحصى للخلاف والأحوال .

بدأ أبو حيّان الكتاب بالحديث عن الحروف وعددها ومخارجها وصفاتها ، وختم الكتاب بالحديث عن الإبدال ، مع ذكر آراء النحاة في الموضوع من أمثال سيبويه، والفارسي ، وابن جني ، والمبرد، والزجاج ، والفراء ، والجـــرمي ، والخليل ، وغيرهم ، وتحدث عن أبنية الأسماء والأفعال ، ولا يقتصر جهد أبي حيّان على الجمع

والنقل عن القدماء فقط ، بل كان يحلل ويناقش ويرجح بعض الآراء على بعض .

ويقوم منهج أبي حيّان في الكتاب على براعة التبويب والتفصيل ، فهو عندما يتحدث في باب من أبواب النحو يبدأ بالتعريف به أولاً ، ثم يدخل في الموضوع ويقسمه إلى فصول وقضايا جزئية ، ثم يستوفي ما قيل في تلك الفروع ، ثم يتناول حديث النحاة ويقسمه إلى مذاهب ويبيّن وجهة نظر كل مذهب مع نسبة الآراء إلى أصحابها .

ومن مذهب أبي حيّان في (الارتشاف) الاستيعاب التام لآراء ومذاهب النحاة في قضية واحدة أو جزئية من الجزئيات ، وهذا يدل على الإحاطة والشمول .

كما أكثر أبو حيّان في الكتاب من الشواهد القرآنية ، والأشعار ، والنقول ، ولغات العرب المختلفة ، والأمثال ، كما اهتم بذكر الخلافات النحوية مثل الخلاف بين سيبويه والأخفش ، وسيبويه والمبرد وابن السراج ، كما اهتم كثيرًا بإبراز الخلافات بين البصريين والكوفيين وحجج كل فريق منهم في تناول القضايا النحوية والصرفية[1] .

والكتاب مطبوع في خمسة مجلدات مجموع أوراقه ألفان وأربعمائة وست وخمسون ورقة من القطع المتوسط عـدا الفهارس

(١) ارتشاف الضرب ١/٤٠ – مقدمة المحقق " بتصرف " .

المفصلة ، من منشورات مكتبة الخانجي بالقاهرة ، حقق هذا السفر العظيم الدكتور/ رجب عثمان محمد مدرس العلوم اللغوية بكلية آداب بني سويف ، وراجعه الأستاذ الدكتور/ رمضان عبد التواب العميد الأسبق لكلية الآداب جامعة عين شمس ، وعضو المجلس العلمي العراقي .

كما حققه من قبل الأستاذ الدكتور/ مصطفى النماس ، الأستاذ بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة .

آراء ابن الزكي النحوية
مرتبة على حسب ورودها في الكتاب
وتشمل

المبحث الأول : الإمـــــــــــــــــالة

المبحث الثاني : الفصل والوصل للضمير في باب (كان)

المبحث الثالث : (كان) وأقسامها

المبحث الرابع : (عسى) بين الفعلية والحرفية

المبحث الخامس : دخول (لام الابتداء) على الماضي المقرون بـــ (قد)

المبحث السادس : (منذ) بين البساطة والتركيب

المبحث السابع : (غدوة) بعد (لدن)

المبحث الثامن : نصـــب المضـــارع بـــ (أن) المضـــمرة وجوبًا بعد (لام الجحود)

المبحث التاسع : (أو)

المبحث العاشر : حذف مجزوم (لما)

المبحث الحادي عشر : نيابة (إذا) الفجائية عن (الفاء)

المبحث الثاني عشر : التوكيد المعنوي

المبحث الثالث عشر : (أم) المتصلة معنى الهمزة

المبحث الرابع عشر : دخول همزة الاستفهام على واو العطف

المبحث الخامس عشر : (ال) المصاحبة لفاعل (نِعْمَ وبِئْسَ)

المبحث السادس عشر : (هلم)

المبحث السابع عشر : إفراد النكرة المُضاف إليها أفعل التفضيل

المبحث الثامن عشر : عمل اسم التفضيل

المبحث الأول

الإمـــــالة[١]

هي مصدر أملت الشيء إمالة إذا عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها ، من مال الشيء يميل ميلاً إذا انحرف عن القصد[٢] .

وفي الاصطلاح : أن تذهب بالفتحة إلى جهة الكسرة[٣] .

والمقصود بالإمالة تناسب الصوت ، وذلك أن (الألف والياء) وإن تقاربا في وصف قد تباينا من حيث إنّ (الألف) من حروف الحلق ، و(الياء) من حروف الفم ، فقاربوا بينهما بأن نَحَوْا بـــ(الألف) نحو (الياء) .

ولا يمكن أن ينحى بها نحو (الياء) حتى ينحى بالفتحة نحو الكسرة، فيحصل بذلك التناسب[٤][٥] .

والإمالة بالنظر إلى لسان العرب غير واجبة ، فتميم وأسد

---

(١) وتسمى : الكسر – لما فيها من الإمالة إلى الكسر – ، والبطح – لما فيها من بطح الفتحة إلى الكسر أي إمالتها إليه – ، وأصل بطح الشيء إلقاؤه ورميه ويلزمه إمالته ، الصبان على الأشموني ٢٢٠/٤ .

(٢) شرح التصريح على التوضيح ٣٤٦/٢ .

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٥٤/٤ .

(٤) أي تناسب الأصوات وصيرورتها من نمط واحد ، بيان ذلك أنك إذا قلت : عابد ، كان لفظك بالفتحة والألف تصعدًا واستعلاء ، وبالكسرة انحدرا وتسفلا ، فيكون في الصوت بعض اختلاف ، فإذا أملت (الألف) قربت من (الياء) وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة فتقارب الكسرة الواقعة بعد الألف وتصير الأصوات من نمط واحد ، الصبان على الأشموني ٢٢٠/٤ .

(٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١٨٣/٦ .

وقيس وعامة أهل نجد يميلون ، وأهل الحجاز لا يميلون إلا في مواضع قليلة[١] .

والإمالة يشترك فيها الاسم والفعل ، فكل منهما توجد فيه الإمالة قياسًا ، وأما الحرف فإن أُميل منه شيء اقتصر فيه على مورد السماع[٢] .

وللإمالة أسباب تقتضيها :

أحدها : كون (الألف) مبدلة من (ياء) متطرفة ، مثاله في الأسماء: الفتى ، والهدى ، ومثاله في الأفعال : هَدَى ، واشترى .

الثاني : كون (الياء) تخلفها في بعض التصاريف كـ (ألف) ملهى وأرطى ، وحبلى ، وغزى ، فهذه وشبهها تُمال ، لقولهم في التثنية : ملهيان ، وأرطيان ، وحبليان ، وفي الجمع : حبليات ، وفي البناء للمجهول : غُزِيَ[٣] .

---

(١) ينظر : الكتاب ١٢٠/٤ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٥٣/٩ ؛ وشرح الجمل لابن عصفور ص٦١٣ ؛ وشرح الشافية للرضي ٤/٣ ؛ وارتشاف الضرب من لسان العرب ٥١٨/٢ .

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٣٥٤/٤ .

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف ٥٣٠/٢ : " انقلاب (الألف) عن (الياء) وهو سبب تقديري ، ضعيف ليس في قوة الكسرة والياء ، وذلك نحو : فتى ، ورَمَى ، ومَرْمَى ، وملهى ، سواء في ذلك الاسم والفعل ، وما كانت منقلبة عن ياء أصلية أو غيرها ، نحو : ملهى ، وأعطى ، ومن العرب مَنْ لا يميل ما انقلبت فيه (الألف) عن (ياء) " ، وينظر في هذا السبب من أسباب الإمالة : المساعد ٢٨٢/٤ ؛ وشرح الشافية للرضي ١١/٣ .

الثالث : كون (الألف) مبدلة من (عين فعل) يؤول عند إسناده إلى (تاء الضمير) على وزن (فِلْتُ) – بكسر الفاء – سواء كانت العين (واوًا) كـ خاف ، (ياء) كـ باع ودان ، فيجوز إمالتها كقولك : خِفْتُ ، ودِنْتُ ، وبِعْتُ .

فإن كان الفعل يصير عند إسناده إلى (التاء) على وزن (فُلْتُ) – بضم الفاء – امتنعت الإمالة ، نحو : قال ، وجال ، فلا تُمِلْها ، نحو قولك : قلت ، وجُلْتُ[1] .

الرابع : وقوع (الألف) قبل (الياء) المفتوحة متصلة كـ بايعته ، وسايرته[2] .

الخامس : كذلك تُمال (الألف) الواقعة بعد (الياء) متصلة بها، نحو: بَيَان ، أو منفصلة بحرف نحو : يَسار أو بحرفين أحدهما (هاء) نحو : أدرِجَيْبَها ، فإن لم يكن أحدهما (هاء) امتنعت الإمالة لبعد (الألف) عن (الياء) ، نحو : بَيْنَنا[3] .

السادس : وقوع (الألف) قبل الكسرة متصلة ، نحو : عالم ، وكاتب .

السابع : وقوعها بعدها منفصلة إما بحرف ، نحو : كتاب ، وسلاح أو بحرفين أحدهما (هاء) ، نحو : يريد أن يضربها ، أو

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/٥٢٢ .
(٢) أوضح المسالك ٤/٣٥٥ .
(٣) شرح ابن عقيل ٤/٥٢٢ .

ساكن، نحو : شِمْلال[١] ، وسِرْداح[٢] ، أو بهذين الحرفين الساكن فالمتحرك وبـ (الهاء) ، نحو : دِرْهَماك .

الثامن : الإمالة للإمالة ، ويسميه بعضهم مجاورة الممال[٣] ، أو إرادة التناسب ، وذلك إذا وقعت (الألف) بعد (ألف) في كلمتها أو في كلمة قارنتها قد أميلتا لسبب ، فالأول في قول سيبويه[٤] : "رأيت عمادا فأمالوا للإمالة " ، والثاني كقراءة ﴿ وَالضُّحَى ﴾[٥] بالإمالة مع أن ألفها عن (واو) الضَّحْوَة لمناسبة ﴿ سَـــجَى ﴾[٦] ، ﴿ قَلَى ﴾[٧] ، وما بعدهما[٨].

وعدّ قوم – منهم ابن الزكي وغيره – من أسباب الإمالة كثرة الاستعمال ، كإمالة الأعلام ، نحو : الحجاج ، والعجاج ، مرفوعًا

---

(١) الشملال : الناقة السريعة ، اللسان والمصباح المنير (ش م ل) .
(٢) السرداح : الناقة الطويلة ، أو الكريمة ، أو القوية الشديدة ، اللسان والمصباح المنير (س ر د) .
(٣) ارتشاف الضرب ٢/٥٣٥ .
(٤) الكتاب ٤/١٢٣ .
(٥) سورة الضحى – الآية ١ .
(٦) سورة الضحى – جزء من الآية ٢ .
(٧) سورة الضحى – جزء من الآية ٣ .
(٨) نسب ابن هشام قراءة ﴿ وَالضُّحَى ﴾ بالإمالة إلى أبي عمرو والأخوين ، ونسبها ابن الجزري إلى الكسائي ، أوضح المسالك ٤/٣٥٦ ؛ والنشر ٢/ ٣٧ .. قال الأشموني : " والأحسن أن يقال : إنما أميل من أجل أنّ من العرب مَنْ يثني ما كان من ذوات (الواو) إذا كان مضموم الأول أو مكسوره بـ (الياء) ، نحو : الضحا والربا ، فيقول : ضحيان وربيان ، فأميلت (الألف) لأنها قد صارت (ياء) في التثنية ، وإنما فعلوا ذلك استثقالا لـ (الواو) مع الضمة والكسرة ، فكان الأحسن أن يمثل بقوله تعالى: ﴿ شَدِيدُ القُوَى ﴾ (سورة النجم – جزء من الآية ٥) " ، شرح الأشموني ٤/٢٣١ .

ومنصوبًا[١] .

قال أبو حيّان[٢] – وهو يرتب الكلام على أسباب الإمالة – : "الثامن : كثرة الاستعمال ، وذلك إمالتهم (الحجاج) علَمًا في الرفع والنصب ، وكذلك (العجاج) في الرفع والنصب ، نص عليه المهاباذي[٣] وصاحب البديع[٤] ، وإمالتهم (الناس) في الرفع والنصب ، ورويت الإمالة فيه مطلقًا[٥] عن أبي عمرو[٦] والكسائي[٧] " .

واعتبر صاحب الهمع[٨] كثرة الاستعمال من الأسباب الشاذة

---

(١) وليس في الرفع والنصب ما يقتضي الإمالة ، فإنما أمالوا حينئذ لكثرة الاستعمال ، المساعد ٢٩٩/٤ .
(٢) ارتشاف الضرب ٥٣٥/٢ .
(٣) هو : أحمد بن عبد الله المهاباذيّ الضرير ، من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني ، له شرح اللمع ، ترجمته في بغية الوعاة ٣٢٠/١ ؛ ومعجم الأدباء ٢١٩/٣ .
(٤) هو : محمد بن مسعود الغزني ، وذكر كتابه هذا في بغية الوعاة ٢٤٥/١ .
(٥) يعني الأحوال الثلاث : الرفع ، والنصب ، والجر ، وهو موجود في لغتهم لكثرة دوره النشر في القراءات العشر ٣٥/٢ .
(٦) هو : زبّان بن العلاء بن عمار بن عبد الله بن الحسن التميمي ، ولد بمكة سنة سبعين من الهجرة ، وهو ثقة ، عدل ، زاهد ، أحد الأئمة السبعة ، وقراءته مسندة إلى رسول الله ﷺ ، توفي في الكوفة سنة أربع وخمسين ومائة ، ترجمته في النشر ١٢٣/١ ؛ ومعرفة القراء الكبار ص ٥٨ .
(٧) هو : أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز ، فارسي الأصل ، كوفي الموطن (١١٩-١٨٨هـ) ، ترجمته في بغية الوعاة ١٦١/٢ ؛ وشذرات الذهب ٣٢١/١ .
(٨) همع الهوامع ١٩٤/٦ .

التي أميلت (الألف) لأجلها ، ونسب ذلك القول لأبي حيّان .

وأكثر النحويين[١] على أن إمالة (الحجاج) - عَلَمًا - على الشذوذ ، قال سيبويه[٢] : " هذا باب ما أميل على غير قياس وإنما هو شاذ ، وذلك (الحجاج) إذا كان اسمًا لرجل ، وذلك لأنه كثر في كلامهم فحملوه على الأكثر ، لأن الإمالة أكثر في كلامهم ، وأكثر العرب ينصبه ولا يميل (ألف الحجاج) إذا كان صفة يجرونه على القياس "[٣] .

وذهب ابن الناظم[٤] مذهب سيبويه ، فاعتبر إمالة (الحجاج) - عَلَمًا - وكذلك (الباب) ، و(المال) ، و(الناس) ، مما أميل على غير قياس ، قال : " فهذا ونحوه مسموع فيه الإمالة ولا يقاس عليه "[٥] .

والحاصل أن إمالة (الحجاج) ، و(العجاج) ، و(الناس) ، و(الباب) ، و(المال) ، شاذة لا يقاس عليها ، بل يقتصر في ذلك على السماع ، ويمكن أن يقال: إن (ألف الناس) منقلبة عن (ياء)[٦].

---

(١) ينظر على سبيل المثال : شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٩ ؛ وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٥/٢ ؛ وشرح الشافية للرضي ٩/٣ ؛ وشرح الأشموني ٢٣٥/٤ .
(٢) هو : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر ، الملقب بـ سيبويه ، توفي سنة ١٨٨هـ ، ترجمته في بغية الوعاة ٢٢٩/٢ ؛ والأعلام ١/٥ .
(٣) الكتاب ١٢٣/٤ .
(٤) هو : أبو عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام العلامة حجة العرب جمال الدين بن مالك توفي سنة ٦٨٦هـ ، ترجمته في بغية الوعاة ٢٢٥/١ .
(٥) شرح ابن الناظم ص٨١٨ .
(٦) النشر ٣٥/٢ .

قال سيبويه : " وأما (الناس) فيميله من لا يقول : هذا مال بمنزلة (الحجاج) ، وهم أكثر العرب ، لأنها كـ(ألف فاعل) إذا كانت ثانية ...."[1] .

(١) المقتضب ٤/١٢٨ .

المبحث الثاني

الفصل والوصل للضمير في باب (كان)

الفصل والوصل الجائزان في مثل : " الصديق كنته ، أو كانه زيد " هل يسري هذا الحكم على (كان) أو إحدى أخواتها ، أم هو مقصور على (كان) وحدها ؟

في هذه المسألة رأيان :

الأول : رأي ابن الزكي :

يرى ابن الزكي أن الاتصال والانفصال جائزان في خبر (كان) وحدها ، أما بقية أخواتها فيتعيّن فيها الانفصال .

قال أبو حيّان : "الصديق كنته أو كنت إياه ، هو الكثير" ، وهو خلاف ما نص عليه سيبويه عن العرب أنّ الاتصال قليل[1] ، وأن انفصاله هو الكثير ، فتقول : الصديق كنت إياه ، وهو ظاهر إطلاقهم أن ذلك جارٍ في أخواتها ، فتقول : الصديق أصبحت إياه أو أصبحته .

وقال محمد بن مسعود الغزني : " خبر (كان) خاصة إذا كان ضميرًا كاسمه جاز اتصاله ، نحو :

فَإن لا يَكُنها أو تَكُنهُ فَإنَّهُ[1] .....

---

(١) الكتاب ٣٥٨/١ .

وذلك لأن (كان) أكثر استعمالاً من أخواتها " انتهى .

" فعلى هذا يجوز : كنته ، ولا يجوز : أصبحته ولا أمسيته"[٢].

ووافقه فى هذا الرأى الفرخان[٣] والسيوطى[٤]، فالفصل والوصل عندهما خاص بـ (كان) وحدها ، أما أخواتها فيتعيّن فيها الفصل .

قال أبو سعيد الفرّخان[٥] : " خبر (كان) شديد الشبه بالحال ، إلا أنه قد يجيء معرفة في نحو قوله :

فَإِن لا يَكُنها أَو تَكُنهُ فَإِنَّهُ .....

وليس يشركها في هذا الحكم غيرها من أخواتها " ، ويعني أن يكون ضميرًا متصلاً .

---

(١) صدر بيت من الطويل ، وعجزه :
أَخ أَرضَعَتهُ أُمُّها بلبانها
وهو منسوب لأبي الأَسوَد الدؤلي في الكتاب ٤٦/١ ؛ والرد على النحاة لابن مضاء ص١١٥ ؛ وشرح الكافية للرضي ؛ والمستوفي للفرُخـــان ٢٦٦/١ .

(٢) ارتشاف الضرب ٩٤٠/٢ .

(٣) هو : علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرُخان القاضي كمال الدين أبو سعد ، صاحب المستوفي في علم النحو ، ترجمته في بغية الوعـاة ٢٠٦/٢ .

(٤) هو : عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي جلال الدين ، إمام ، حافظ ، مؤرخ ، أديب ، له نحو ٦٠٠ مصنف ، توفي سنة ٩١١هـ ، ترجمته في الأعلام ٣٠١/٣ .

(٥) المستوفي ٢٢٦/١ .

وقال السيوطي[١] : " ويجوز الأمران أيضًا في كل ضمير منصوب هو خبر في الأصل كثاني باب (ظَنَّ) و(كان) ، نحو : خلتكه وخلتك إياه وكنته وكنت إياه .... أما أخوات (كان) فيتعيّن فيها الفصل كما في (البديع) وغيره ، كقوله :

لَيسَ إلاّيَ وَإيّا ها وَلا نَخشى رَقيبا[٢]

وشذ قولهم : ليسي وليسك "[٣] .

الثاني : رأي جمهور النحاة : يرى الجمهور أن هذا الأمر متعلق بـ (كان) أو إحدى أخواتها ، فيجوز عندهم أن تقول : "الصديق أصبحته ، أو أصبحت إياه " ، كما تقول : " كنته ، أو كنت إياه " ، وهذا الحكم ظاهر من إطلاقهم .

قال ابن مالك[٤] – وهو يرتب الكلام على هذه المسألة – : "أو مرفوع بـ (كان) أو إحدى أخواتها ، نحو : الصديق كنته " .

وقال ابن الناظم[٥] : " المبيح لجواز اتصال الضمير وانفصاله

---

(١) همع الهوامع ٢٢١/١ .
(٢) من مجزوء الرمل لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص٤٨٥ ؛ والكتاب ٣٥٨/٢ ؛ والمقتضب ٩٨/٣ ؛ وهمع الهوامع ٣١٩/١ .
والشاهد فيه : قوله : " لَيسَ إلاّيَ وَإيّاها " ، حيث أتى بالضمير بعد (ليس) منفصلاً لوقوعه موقع خَبرها ، وهذا هو المختار ، ولو وصل لقال : " ليسني " وهو جائز ، لأن (ليس) فعل ، وإن لم يقو قوة الفعل الصحيح .
(٣) قال سيبويه : " وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون : ليسني ..." ، الكتاب ٣٥٩/١ .
(٤) شرح الكافية الشافية ٢٣٠/١ .
(٥) شرح ابن الناظم على الألفية ص٦٢ .

هو كونه : إما ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع ، وإما كونه خبرًا لـــ (كان) أو إحدى أخواتها " .

وقال ابن هشام[١] : " أن يكون منصوبًا بـــ (كان) أو إحدى أخواتها"[٢]

وبقول هؤلاء: قال ابن عقيل[٣] ، والأشموني[٤] ، والشيخ/ خالد الأزهري[٥] ، وغيرهم .

وبعد هذا الطرح فإني أرجح رأى ابن الزكي القائل بأن خبر (كان) – خاصة إذا كان ضميرًا – جاز اتصاله وانفصاله ، وذلك لأن (كان) أم الباب ، ولأنها أكثر استعمالاً من أخواتها ، ولأنها اختصت بأمور من بين أخواتها : كزيادتها ، وحذفها وحدها ، وحذفها مع اسمها ، فليكن جواز الاتصال والانفصال في خبرها خاصة من هذا الباب .

---

(١) هو : عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري الشيخ جمال الدين الحنبلي ، توفي ليلة الجمعة خامس ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة ، ترجمته في بغية الوعاة ٦٨/٢ .

(٢) أوضح المسالك ١٠٢/١ .

(٣) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عقيل القرشي الهاشمي العقيلي ، مات بالقاهرة ليلة الأربعاء سنة تسع وستين وسبعمائة ، ترجمته في بغية الوعاة ٤٧/٢ ؛ وانظر رأيه في شرح ابن عقيل ١٠٣/١ .

(٤) هو : علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأشموني ، نحوي، من فقهاء الشافعية ، أصله من أشمون ، ومولده بالقاهرة ، ترجمته في الأعلام ١٠/٥ ؛ وانظر قوله في شرح الأشموني ١٢٠/١ .

(٥) هو : خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري زين الدين ، وكان يعرف بالوقاد ، نحوي ، من أهل مصر ، توفي سنة ٩٠٥ هـ/١٤٩٩م ، ترجمته في الأعلام ٢٩٧/٢ ؛ ورأيه في شرح التصريح ١٠٨/١ .

المبحث الثالث

(كان) وأقسامها

(كان) على أربعة أقسام :

أحدها : الناقصة ، وهي ترفع المبتدأ وتنصب خبره ، ويسمى المرفـــوع بها اسمًا لها ، والمنصوب بها خبرًا لها[١] ، ورفعها المبتدأ تشبيهًا بالفاعل ، ونصبها الخبر تشبيهًا بالمفعول ، نحو قول الله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً ﴾[٢] .

وسميت ناقصة لعدم اكتفائها بالمرفوع ، لأن فائدتها لا تتم به فقط ، بل تفتقر إلى المنصوب .

وقيل لعدم دلالتها على الحدث ، بناء على أنها لا تفيده ، قال ابن الناظم[٣] : " ومذهب سيبويه وأكثر البصريين ، أنها سميت ناقصة لأنها سلبت الدلالة على الحدث ، وتجردت للدلالة على الزمن " والأول هو الأصح[٤] .

وإذا كان بعدها اسمان معرفتان ، فلك أن تجعل أيهما شئت الاسم ، وأيهما شئت الخبر ، كقولك : كان أخوك زيدًا ، وكان زيد أخاك ، وكما قال ﷻ : ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَنْ قَالُوا ﴾[٥] قرئ

---

(١) شرح ابن عقيل ٢٦٣/١ .
(٢) سورة النساء – جزء من الآية ١١١ .
(٣) شرح ابن الناظم على الألفية ص١٣٧ .
(٤) همع الهوامع ٨٢/٢ .
(٥) سورة العنكبوت – جزء من الآية ٢٤ .

برفع[١] (جواب) ونصبه[٢] ، لأنه معرفة بإضافته إلى (قومه) و(أن قالوا) في تقدير : قولهم ، فكأنه قال : فما كان جواب قومه إلا قولهم فيمن نصب الجواب ، وقولهم فيمن رفع الجواب ، وهما معرفتان .

وإذا كان بعدها معرفة ونكرة ، فالاختيار أن تكون المعرفة الاسم ، والنكرة الخبر ، كما كان ذلك في الابتداء ، فتقول : كان زيد منطلقًا ، وكان أبوك راكبًا .. ولا يحسن : كان منطلق زيدًا ، وكان راكب أباك ، إلا في ضرورة الشعر كما قال القطامي[٣] :

قِفي قَبلَ التَفَرُّقِ يا ضُباعا ولا يَكُ مَوقِفٌ مِنك الوَداعا[٤]

فرفع (موقف) وهو نكرة ، ونصب (الوداع) وهو معرفة .

وإنما جاز ذلك لأن الاسم هو الخبر ، فلما كانا لشيء واحد ، استجاز في أحدهما ما استجاز في الآخر[٥] .

---

(١) قرأ الحسن وسالم الأفطس بالرفع اسمًا لـ (كان) .

(٢) قرأ الجمهور بالنصب خبر لـ (كان) مقدم ، و(أن قالوا) مصدر مؤول هو اسم (كان) المؤخر ، أي قال بعضهم لبعض ، فكانوا جميعًا في حكم القائلين ، انظر البحر المحيط ١٤٤/٧ ؛ والدر المصون ٣٦٤/٥ .

(٣) هو : عمرو بن شييم بن عيّاد من بني جُتم بن بكر أبو سعيد التغلبي ، الملقب بالقطامي ، شاعر غزل ، كان من نصارى تغلب في العراق وأسلم ، توفي نحو ١٣٠هـ ، ترجمته في الأعلام ٨٨/٥ .

(٤) من الوافر ، وهو في ديوان القطامي ص٣١ ؛ والكتاب ٢٤٣/٢ ؛ والمقتضب ٩٤/٤ ؛ والتبصرة والتذكرة ١٨٦/١ ؛ وشرح المفصل ٩١/٧ .. و(ضباعا) مرخم (ضباعة) وهي بنت زفرين الحارث الذي مدحه القطامي بالقصيدة .

(٥) التبصرة والتذكرة ١٨٦/١ .

والثاني : التامة ، وهي المستغنية بمرفوعها عن منصوبها ، وقيل: إنّ معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان ، والأول هو الصحيح عند ابن مالك[١] ، وإليه الإشارة بقوله في النظم :

..... وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفعٍ يَكتَفِي

إشارة إلى أن من هذه الأفعال ما يجوز أن يجري على القياس فيسند إلى الفاعل ، ويكتفى به ، وتسمى حينئذ تامة ، بمعنى أنها لا تحتاج إلى الخبر[٢] .

قال ابن مالك[٣] : " تامة ، أي مستغنية بمرفوع عن غير إلا على سبيل الفضلة" ، فمن ذلك : (كان) بمعنى (حدث أو وقع) ، نحو قوله ﷺ: « **مَا شِئْتَ كَانَ ، وَمَا لَمْ تَشَأْ لَمْ يَكُنِ** »[٤] ؛ وكقول الراجز :

وكُنْتَ إذ كُنْتَ إلهي وحدكا
لَمْ يَكُ شَيْءٌ يا إلهي قبلكا[٥]

وقول الشاعر :

إذا كانَ الشِّتاءُ فأدفِئُوني فَإنَّ الشَّيخَ يَهدِمُهُ الشِّتاءُ[٦]

---

(١) شرح التصريح على التوضيح ١/١٩٠ .
(٢) شرح ابن الناظم على الألفية ص١٣٦ .
(٣) هو : جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني، المتوفى سنة ٦٧٤هـ ، ترجمته في الأعلام ٦/٢٣٣ .
(٤) أخرجه أبو داود في سننه ٤/٣٢٣ – كتاب الأدب – حديث رقم ٥٠٨٩.
(٥) الرجز لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي في الكتاب ٢/٢١٠ ؛ والمقتضب ٤/٢٤٧ ؛ وشرح الكافية الشافية ١/٤٠٩ .
(٦) من الوافر ، وهو للربيع بن ضبع في الأزهية ص١٨٤ ؛ وشذور الذهب

وبمعنى (حضر) ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾[١] ، وبمعنى (أقام) ، نحو قوله :

كنَّا وكانوا فما ندري على وهم أنحنُ فيما لَبِثنا أم هُمُ عَجِلوا[٢]

ومتعدية بمعنى (كفل) ، نحو : كنتُ الصبيَّ ، أي كفلته ، ومصدر هذه كنانة[٣] ، وبمعنى (غَزَلَ) ، يقال : كنت الصوف ، أي غزلته[٤] .

والثالث : الزائدة ، وتتعيّن زيادتها إذا وقعت في حشو الكلام كوقوعها بين (ما) و(فعل التعجب) ، نحو : ما كان أحسنَ زيدًا ؛ وبين المسند والمسند إليه، نحو : زيد كان قائم ؛ والفعل ومرفوعه، نحو : لم يوجد كان مثلك ؛ والصلة والموصول ، نحو : جاء الذي كان أكرمته والصفة والموصوف، نحو : مررت برجل كان قائم[٥].

قال ابن عقيل[٦] : " وإنما تنقاس زيادتها بين (ما) و(فعل التعجب)، نحو : ما كان أصحَّ علْمَ مَنْ تقدَّما ؛ ولا تزاد في غيره

ص٣٣٢ ؛ وهمع الهوامع ٨٢/٢
والشاهد فيه : قوله : " إذا كان الشتاء " ، حيث جاءت (كان) تامة بمعنى (حدث) .
(١) سورة البقرة – جزء من الآية ٢٨٠ .
(٢) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في ارتشاف الضرب ١١٥٤/٣ ؛ والتذييل والتكميل ١٢٤/٢ .
(٣) ارتشاف الضرب ١١٥٤/٣ .
(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٤١٣/١ ؛ والمساعد ٢٥٢/١ ؛ والتصريح ١٩٠/١ .
(٥) شرح ابن الناظم ص١٣٩ .
(٦) شرح ابن عقيل ٢٨٨/١ وما بعدها .

إلا سماعًا " .

وقد سمع زيادتها بين الفعل ومرفوعه ، كقولهم[١] : " ولدت فاطمة بنت الخُرْشُبِّ الأنماريّة الكمَلَةَ من بني عَبْس لم يوجد كان أفضلُ منهم".

الرابع : الشأنية ، يضمر النحويون[٢] في (كان) الأمر ، والشأن ، والحديث ، فيقولون : كان زيد منطلق ، على معنى : كان الأمر زيد منطلق .

وهذا الضمير كالضمير في قولك : إنه زيد خارج ، أي أن الحديث والشأن زيد خارج ، إلا أنه يظهر في (إن) لأنه منصوب بمنزلة المفعول ويستتر في (كان) لأنه مرفوع بمنزلة الفاعل .

فإذا قلت : كان زيد منطلق ، الضمير في (كان) اسمها ، وزيد منطلق خبرها ، لأن قولك : زيد منطلق ، حديث وخبر ، وتحتمل (كان) أن تكون زائدة ، وتحتمل أن تكون شأنية في قول الفرزدق[٣] :

---

(١) قائل هذا الكلام هو قيس بن غالب في فاطمة بنت الخرشب من بني أثمار ، وأولادها هم أنس الفوارس ، وعمارة الوهاب ، وقيس الحفاظ ، وربيع الكامل ، وأبوهم زياد العبسي ، وكان كل واحد منهم نادرة أقرانه شجاعة وبسالة ورفعة شأن .

(٢) الكتاب ٧١/١ ؛ والتبصرة والتذكرة ١٩٢/١ ؛ وشرح الكافية الشافية ٤٠٣/١ ؛ وشرح ابن الناظم على الألفية ص١٣٩ ؛ وشرح ابن عقيل ٢٨١/١ ؛ وشرح الأشموني ٢٣٩/١.

(٣) هو : همام بن غالب بن صعصعة ، كنيته أبو فراس ، من تميم ، ولقبه الفرزدق ، ولد بالبصرة ونشأ في باديتها ، وهو ثالث ثلاثة الشعراء المقدمين في صدر الإسلام ، ترجمته في الشعر والشعراء ص٣١٠ .

قَنافِذُ هداجون حول بيوتهم بِما كانَ إيّاهُم عَطِيَّةُ عَوَّدا[١]

فيجوز أن تجعل (كان) زائدة ، ويكون تقديره : بالذي إياهم عطية عوّد ، بمعنى : عَوْدَه ، ويجوز أن نضمر في (كان) الأمر والشأن ، والجملة في موضع الخبر .

قال سيبويه[٢] : " ومثل ذلك في الإضمار قوله :

إذا مُتُّ كانَ الناسُ نصفَين شامتٌ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أَصنَعُ[٣]

ففي (كان) ضمير الأمر والشأن[٤] .

وقد اختُلِفَ في (كان) الشأنية :

(٣٥٢)

قال أبو حيّان[٥] : " (كان) وزنها (فَعَلَ) - بفتح العين - خلا

---

(١) البيت من الطويل ، للفرزدق في ديوانه ١٨١/١ ؛ والمقتضب ١٠١/٤ ؛ وشرح التصريح ١٩٠/١ .
والشاهد فيه : قوله : " بما كان إياهم عطية عوّدا " حيث جاء في (كان) ضمير مستتر هو ضمير الشأن ، وهو اسمها .. وقيل : (عطية) اسم (كان) ، وقد فصل الشاعر بين (كان) واسمها بغير الظرف ، وهذا جائز عند الكوفيين وطائفة من البصريين .. وقيل غير ذلك .

(٢) الكتاب ٧١/١ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو للعجير السلولي في الأزهية ص١٩٠ ؛ والكتاب ٧١/١ ؛ وهمع الهوامع ٦٤/١ .
والشاهد فيه : قوله : " كان الناس نصفين " ، حيث جاء اسم (كان) ضمير الشأن ، وخبرها الجملة الاسمية (الناس نصفين) .

(٤) التبصرة والتذكرة ١٩٥/١ .

(٥) ارتشاف الضرب ١١٥٣/٣ .

الكسائي فيما نقل عنه أبو غانم[١] المظفر بن أحمد أن وزنها (فعُل) – بضم العين – وتكون ناقصة ، ومنها التي يضمر فيها الشأن ، خلافًا لأبي القاسم بن الأبرش ، فإنه زعم أنها قسم برأسها ، وخلافًا لمحمد بن مسعود الغزني من نحاة غزنة ، فإنه ذكر في كتابه (البديع) أنها من قسم التامة ، وليست ناقصة ، وأبطل في ذلك الكتاب على زعمه أنها من قسم الناقصة .

وذهب أبو القاسم ابن الأبرش[٢] إلى أنها قسم برأسها .

والجمهور على أن "كان" الشأنية من أقسام "كان" الناقصة .

والصحيح – فيما أرى من هذه الأقوال – قول الجمهور ، وعليه فتكون (كان) الشأنية من أقسام الناقصة وليست من أقسام التامة – كما قال ابن الزكي – ، وليست قسمًا مستقلاً – كما ذهب أبو القاسم ابن الأبرش – .

---

(١) هو : المظفر بن أحمد بن حمدان أبو غانم المصري ، مقرئ جليل ، نحوي ضابط ، توفي سنة ٣٣٣هـ ، ترجمته في غاية النهاية ٣٠١/٢ ؛ وبغية الوعاة ٢٩٠/٢ ؛ وانظر رأيه في الارتشاف ١١٥٣/٣ .

(٢) هو : خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم بن الأبرش الأندلسي النحوي، توفي بقرطبة سنة ٥٣٢هـ ، ترجمته في بغية الوعاة ٥٥٧/١؛ ورأيه في الهمع ٨٤/٢ .

المبحث الرابع

(عسى) بين الفعلية والحرفية[١]

(عسى) على ضربين :

الأول : كلمة تنصب الاسم وترفع الخبر كـ (إنّ) وأخواتها ، وهذه حرف ترج ، ويكون اسمها ضمير نصب .

ومن شواهدها قول الشاعر :

فقلتُ عَساها نارُ كأسٍ وعلَّها تشكَّى فآتي نحوها فأعودُها[٢]

ومنه قول الراجز :

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَاكا يا أَبَتا عَلَّكَ أَوْ عَساكا[٣]

ومنه قول الشاعر :

---

(١) ينظر : الكتاب ٤٧٧/١ ، ٢٣٣/٤ ؛ والمقتضب ٦٨/٣ ؛ والأصول ٢٣٠/١ ؛ وشرح المفصل ١١٥/٧ ؛ والجني الداني ص٤٦١ ؛ والنكت الحسان ص٧٢ ؛ وأوضح المسالك ٢٧٠/١ ؛ وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٣١/١ .

(٢) من الطويل ، لقائل يدعى صخر بن العود الحضرمي ، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، توفي سنة ١٤٠هـ ، و(كأس) اسم محبوبته، وعلها لغة في لعلها والبيت ورد في أوضح المسالك ٣٢٩/١ ؛ ومغني اللبيب ص٢٠٤ ؛ والجني الداني ص٤٦٩ ؛ وهمع الهوامع ١٣٢/١ .
والشاهد فيه : قوله : " عساها " حيث جاءت (عسى) بمعنى (لعل) واسمها الضمير المتصل بها في محل نصب .

(٣) من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج ، والثاني منهما في الكتاب ٣٧٥/١ .
والشاهد فيه : أن الكاف في (عساكا) منصوبة المحل تشبيها لـ (عسى) بـ (لعل) ، لأنها في معناها .

ولي نفسٌ أقولُ لَها إذا ما تنازعني لَعَلّي أو عَساني[١]

والضرب الثاني : يرفع المبتدأ وينصب الخبر ، وعملها في الأصل عمل (كان) ، إلا أن خبرها التزم كونه فعلاً مضارعًا ، والأكثر اقترانه بـ (أن) ، وهو فعل لا يتصرف ، يرد للرجاء والإشفاق ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ وَعَسى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ ﴾[٢] .

وقد اختلف النحاة فى حقيقة "عسى" إلى ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : أن "عسى" حرف مثل "لعل" فى اقتضاء الاسم والخبر ، وإلى هذا الرأى ذهب ابن الزكى .

قال أبو حيّان[٣] : " وفي البديع لمحمد بن مسعود الغزني : ولما أُفْرِطَ في كثرة استعماله ، أخرجته من الفعلية إلى الحرفية حتى صار مثل (لعل) في اقتضاء الاسم والخبر ، كقولهم : عساه يخرج ، وعساهما خارجان ، وعساهم خارجون ، وعساك ، وعساكما ، وعساكم ، أي : لعله يخرج ، ومَنْ قال : عسى أنت قائم ، وعسى أنتم تذهبون ، يريد جعله (عسى) أيضًا بمعنى (لعل)

---

(١) البيت من الوافر لعمران بن حطّان ، يقول : إذا نازعتني نفسي إلى أمر من أمور الدنيا خالفتها ، وقلت : لعلي أو عساني أتورط فيه ، فأكف عما تدعوني إليه نفسي .
والشاهد فيه : اتصال ضمير النصب بـ(عسى)، الكتاب ٣٧٥/١ ، والمقتضب ٧٢/٣.

(٢) سورة البقرة – جزء من الآية ٢١٦ .

(٣) ارتشاف الضرب ١٢٣٤/٣ .

لكنه لم يعملها فيهن " انتهى .

قال أبو العباس[١] : " كلام العرب كله : عسى زيد قائم ، فتجعل (زيدًا) مبتدأ، و(قائمًا) خبره، و(عسى) حرف جاء لمعنى " .

قال : " ومن العرب من يجعلها في معنى (كان) فيقول : عسى زيد قائمًا "[٢] .

المذهب الثاني : وذهب الجمهور[٣] إلى أنها فعل سواء اتصلت بضمير رفع أو نصب أم لم يتصل بها ضمير أصلاً .

قال المبرد[٤] : " هذا باب الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة ... فمن تلك الأفعال (عسى) وهي لمقاربة الفعل "[٥] .

وقال ابن يعيش[٦] : " (عسى) فعل غير متصرف ، ومعناه المقاربة على سبيل الترجي "[٧] .

---

(١) هو : أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني ، مولاهم البغدادي الإمام أبوالعباس ثعلب إمام الكوفيين في النحو واللغة ، مات سنة إحدى وتسعين ومائتين من الهجرة ، ترجمته في بغية الوعاة ٣٩٦/١ .
(٢) تذكرة النحاة ص٥٢٤ .
(٣) الجني الداني ص٤٦١ .
(٤) هو : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، توفي سنة ٢٨٥هـ ، ترجمته في بغية الوعاة ٢٦٩/١ .
(٥) المقتضب ٦٨/٣ .
(٦) هو : يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا محمد بن علي بن الفضل بن عبد الكريم بن محمد بن يحيى النحوي الحلبي موفق الدين أبو البقاء ، المشهور بابن يعيش ، توفي سنة ثلاث وأربعين وستمائة ، ترجمته في بغية الوعاة ٣٥١/٢ .
(٧) شرح المفصل ١١٥/٧ .

وقال ابن عقيل[١] : " ... والصحيح أنها فعل ، بدليل اتصال تاء الفاعل وأخواتها بها ، نحو : عسيتُ ، وعسيتَ ، وعسيتما ، وعسيتم ، وعسيتُنَّ " .

وذهب بعض النحويين إلى أنها حرف في جميع الأحوال ، وهذا مذهب الكوفيين[٢] وقول الزاهد[٣] عن ثعلب ، ونُسب أيضًا إلى ابن السراج[٤] .

المذهب الثالث : أن (عسى) مؤرجحة بين الفعلية والحرفية ، وأنها تارة تكون فعلاً عاملاً عمل (كان) إذا تحققت فيها شروط أفعال المقاربة ، وتارة تكون حرفًا عاملاً عمل (إنّ) إذا جاء اسمها ضمير نصب .

ولا غرابة في مجيء الكلمة الواحدة حرفًا تارة وفعلاً تارة أخرى ، فالكلمات (عدا ، وخلا ، وحاشا) في الاستثناء قد يجر ما بعدها فتكون حرف جر ، وقد ينصب فتكون فعلاً ، وينسب هذا الرأى إلى شيخ النحاة (سيبويه) [٥] .

---

(١) شرح ابن عقيل ٣٢٣/١ .
(٢) ينظر : التذييل والتكميل ٣٩٧/٤ ؛ والمغني ١٥١/١ ؛ وشذور الذهب ص٢١ ؛ وشرح ابن عقيل ٣٢٣/١وحاشية الشيخ محمد محي الدين على أوضح المسالك ٢٧٠/١ .
(٣) هو : محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم المطرز اللغوي ، غلام ثعلب ، ولد سنة ٢٦١هـ ، وتوفي سنة ٣٤٥هـ ، له شرح الفصيح ، وفائت الفصيح ، ترجمته في بغية الوعاة ١٦٤/١ .
(٤) هو : محمد بن السري البغدادي النحوي أبو تامر بن السراج ، مات سنة ست عشرة وثلاثمائة ، ترجمته في بغية الوعاة ١٠٩/١ .
(٥) الكتاب ٢٣٣/٤ .

وهذا الذي ذهب إليه سيبويه من التفصيل المذكور ذكره ابن هشام في أوضح المسالك[1] وغيره ، فذكر أن (عسى) فعلاً من أفعال المقاربة وذكرها حرفًا مع أخوات (إنّ) .

والصحيح – فيما أرى – أن (عسى) فعل ، والدليل على فعليته اتصال ضمائر الرفع البارزة به ، نحو : عسيتُ ، وعسيتمْ ، ولحاق تاء التأنيث له ، نحو : عستْ هند أن تقوم .

(١) ١/٣٠١ ، ٣٢٩ .

المبحث الخامس

دخول (لام الابتداء) على الماضي المقرون بـ (قد)

لام الابتداء تدخل على المبتدأ ، ومعناها التوكيد ، وهو تحقيق معنى الجملة وإزالة الشك ، وهي مفتوحة ، وذلك مقتضى القياس فيها[١]

وفائدتها أمران :

توكيد مضمون الجملة ، ولهذا زحلقوها في باب (إنّ) عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين .

وتخليص المضارع للحال ، كذا قال الأكثرون ، واعترض ابن مالك على الثاني بقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾[٢] ، وبقوله : ﴿ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ ﴾[٣] فإن الذهاب كان مستقبلاً ، فلو كان الحزن حالاً لزم

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٩/٢٥ .

(٢) سورة النحل – جزء من الآية ١٢٤ .

(٣) سورة يوسف – جزء من الآية ١٣ ، وفي هذه الآية دلالة على أن المضارع المقترن بـ (لام التوكيد) لا يكون حالاً ، والنحاة جعلوها من القرائن المخصصة للحال ، ووجه الدلالة أنّ ﴿ أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ ﴾ مستقبل لاقترانه بحرف الإستقبال ، وهي وما في حيزها فاعل ، فلو جعلنا ﴿ لَيَحْزُنُنِي ﴾ حالاً لزم سبق الفعل لفاعله وهو محال ، وأجيب عن ذلك بأن الفاعل في الحقيقة مقدر حذف هو وقام المضاف إليه مقامه ، والتقدير : ليحزنني توقع ذهابكم ، وقال أبو حيّان : " و﴿ لَيَحْزُنُنِي ﴾ مستقبل لا حال ، لأن المضارع إذا أسند إلى متوقع تخلص للاستقبال ، لأن ذلك المتوقع مستقبل ، وهو المسبب لأثره ، فمحال أن تتقدم الأثر عليه ، فالذهاب لم يقع فالحزن لم يقع " ، البحر المحيط ٥/٢٨٧ ؛ وانظر معه الدر المصون ٤/١٦١ .

تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثره ، والجواب أن الحكم واقع في ذلك اليوم لا محالة ، فنزل منزلة الحاضر المشاهد ، وأن التقدير قصد أن تذهبوا ، والقصد حال ، وتقدير أبي حيّان : قصدكم أن تذهبوا ، مردود بأنه يقتضي حذف الفاعل ، لأن ﴿ أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ ﴾ على تقديره منصوب[١]

وذكر ذلك أيضًا صاحب (رصف المباني) [٢] قال : " هذه اللام تدخل للابتداء في المبتدأ ، نحو : ﴿ لأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً ﴾[٣] وما حلّ محله ، وهو المضارع إذا صدّر به ، نحو : ليقوم زيد ، وكذلك الفعل الذي لا يتصرف ، نحو : ﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾[٤] " .

قال: " وإنما ذلك لمشابهة الاسم ، أما المضارع ففي الإبهام والتخصيص، وأما الماضي المذكور فلعدم تصرفه كعدم تصرف الاسم".

وتدخل لام الابتداء باتفاق في موضعين :

أحدهما : المبتدأ ، نحو : ﴿ لأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً ﴾[٥].

والثاني : بعد (إنّ) ، وتدخل في هذا الباب على ثلاثة باتفاق : الاسم ، نحو : ﴿ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾[٦] ؛ والمضارع لشبهه

---

(١) مغني اللبيب ص٣٠١ .
(٢) رصف المباني في شرح حروف المعاني ص١٠٨ .
(٣) سورة الحشر – جزء من الآية ١٣ .
(٤) سورة المائدة – جزء من الآية ٦٢ .
(٥) سورة الحشر – جزء من الآية ١٣ .
(٦) سورة إبراهيم – جزء من الآية ٣٩ .

به نحـو : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾[١] ؛ والظرف ، نحو : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾[٢] .

وتدخل لام الابتداء على ثلاثة باختلاف :

أحدها : الماضي الجامد ، نحو : إن زيدًا لعسى أن يقوم أو إن زيدًا لنعم الرجل ، أجازه الأخفش[٣] ، ووجهه أن الجامد يشبه الاسم[٤] ، وخالفه الجمهور[٥] .

والثاني : الماضي المقرون بـــ (قد) ، نحو : إن زيدًا لقد قام، قاله الجمهور ، ووجهه أن (قد) تقرب الماضي من الحال ، والمضارع شبيه بالاسم ، ومشابه المشابه مشابه[٦] ، **ومنعه ابن الزكى** وقال : (اللام فى نحو: إن زيدا لقد قام جواب قسم محذوف) وتبعه فى ذلك "خطّاب الماردي"[٧] .

---

(١) سورة النحل – جزء من الآية ١٢٤ .
(٢) سورة القلم – الآية ٤ .
(٣) هو : سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط ، مات سنة عشر ، وقيل : سنة خمس عشرة ، وقيل : إحدى وعشرين ومائتين ، ترجمته في بغية الوعاة ١/٥٩٠ .
(٤) ينظر رأي الأخفش في إصلاح الخلل ص١٦٨ ؛ ومغني اللبيب ص ٣٠١ ؛ وارتشاف الضرب ٣/١٢٦٤ ؛ والمساعد ١/٣٢١ ؛ والأشموني ١/٢٨١ ؛ والهمع ١/١٤٠ .
(٥) مغني اللبيب ص٣٠١ .
(٦) شرح التصريح على التوضيح ١/٢٢٣ .
(٧) هو : أبو بكر خطاب بن يوسف ، صاحب الترشيح ، توفي بعد سنة ٤٥٠هـ ، بغية الوعاة ١/٥٥٣ .

قال أبو حيّان[١] : " فتدخل - يعني (لام الابتداء) - عند الجمهور ، نحو : إن زيدًا لقد قام ، خلافًا لخطّاب الماردي ، ومحمد بن مسعود الغزني ، فإنهما منعا من دخول (لام الابتداء) عليه ، وزعما أنها لام جواب قسم محذوف " .

والثالث - الماضي المتصرف المجرد من (قد) ، نحو : إن زيدًا لقام ، أجازه الكسائي وهشام[٢] على إضمار (قد) ، ومنعه الجمهور[٣] .

والصحيح - فيما أرى - ما ذهب إليه الجمهور من جواز دخول (لام الابتداء) على الماضي المقرون بـ (قد) ، وذلك لشبه الماضي المقرون بـ (قد) بالمضارع لقرب زمانه من الحال .

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب ١٢٦٣/٣ .
(٢) هو : هشام بن معاوية الضرير ، أبو عبد الله النحوي الكوفي ، أحد أعيان أصحاب الكسائي ، توفي سنة تسع ومائتين ، بغية الوعاة ٣٢٨/٢.
(٣) مغني اللبيب ص٣٠١ ؛ والمساعد ٣٢١/١ .

المبحث السادس

(منذ) بين البساطة والتركيب

اختلف النحويون في (منذ) ، فقال البصـــريون : " بسيطة " ، وقال الكوفيون : " مركبة " ، ثم اختلفوا ، فقال الفراء : " أصلها (مِنْ ذو) ، (مِنْ) الجارة و(ذو) الطائية "

وقال غيره منهم : " أصلها (مِنْ إذ) ، (مِنْ) الجارة و(إذ) الظرفية[١] ، حذفت الهمزة ، فالتقى ساكنان (النون والذال) ، فحركت (الذال) ، وجعلت حركتها الضمة التي هي أثقل الحركات لأنها ضمنت معنى شيئين : (مِنْ) و(إلى) ، إذ قولك : ما رأيته منذ يومان ، معناه : من أول هذا الوقت ، قامت مقامهما فقويت ، ثم ضمت (الميم) اتباعًا لحركة (الذال) "[٢] .

وإذا ثبت أنها مركبة من (مِنْ) و(إذ) كان الرفع بعدها بتقدير فعل ، لأن الفعل يحسن بعد (إذ) ، والتقدير : ما رأيته منذ مضى يومان ، وإذا كان الاسم بعدها مخفوضًا كان الخفض بـــ (منذ) اعتبارًا بـــ (مِنْ) الجارة[٣] .

رأي ابن الزكي :

يرى ابن الزكي أن (منذ) مركبة من (مِنْ) الجارة و(ذا) اسم الإشارة .

---

(١) الجني الداني ص٥٠١ .
(٢) همع الهوامع ٢٢١/٣ .
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٨٢/١ .

قال أبو حيّان[١] : " (منذ) بسيطة ، وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة قال الفراء : أصلها (من ذو) (مِنْ) الجارة و(ذو) بمعنى : الذي في لغة طيئ[٢] ، وقال غيره : (منذ) أصلها (مِنْ إذ) حذفت الهمزة فالتقى ساكنان ، وحركت الذال بالضم ، وهذان المذهبان سخيفان ، وأسخف منهما ما ذهب إليه محمد بن مسعود الغزني : أنها مركبة من (مِنْ) و(ذا) اسم الإشارة ، ولذلك كسرت ميمها ، وكثيرًا ما يَحْذِفُ التركيب بعض حروف المركب ، فحذفت (الألف) منهما و(النون) من (مُذ) وعوض من حذف (الألف) ضمة (الذال)، و(الميم) تابع لـــ (الذال) في الضمة ، والتقدير في (ما رأيته مُذ يومان) : ما رأيته من ذا الوقت يومان ، وفي (ما رأيته منذ اليوم): ما رأيته من ذا اليوم ، والدليل على هذا دخول (مُذ) على الفعل ، نحو : ما رأيته مذ قام زيد ، المعنى : ما رأيته مِنْ ذا الوقت قام زيد ، وإنما اختص (مُذ) بدخوله على الفعل بحذف نون (مِنْ) منه ، ولذلك قيل : إنه بالاسمية أشبه هذا أصلهما " .

والصحيح – فيما أرى – أن (منذ) بسيطة وليست مركبة ، وهو مذهب البصريين ، قال ابن عقيل[٣] : " و(منذ) بسيطة " ، وقال الفراء : " مركبة من (مِنْ) و(ذو) الطائية " ، وغيره من الكوفيين : " من (مِنْ) و(إذ) " ، وردّ الأول باستعمال جميع العرب لها ، والثاني بأن (مِنْ) لا تدخل على (إذ) .

---

(١) ارتشاف الضرب ١٤١٥/٣ .
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٤ ؛ وشرح الكافية للرضي ٢٠٩/٣ .
(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٥١٢/١ .

المبحث السابع

وقوع (غدوة)[١] بعد (لدن)

(لَدُنْ) بمعنى (عند) وهو اسم ملازم لمبدأ الغاية : زمانًا أو مكانًا ، ولا يستعمل إلا ظرفًا ، أو مجرورًا بـ (مِنْ) وهو الغالب فيه ، ويلزم الإضافة إلى ما يفسره سوى (غدوة) **فله معها حالان** :

الإضافة ، نحو : لقيته لدن غدوة .

والإفراد ، أي قطعها عن الإضافة لفظًا ومعنى ، ونصب (غدوة) على التمييز ، نحو : لدن غدوةً[٢] ، ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

ومازالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الكلْبِ مِنْهُمُ لَدُنْ غُدْوَةً حتى دَنَتْ لِغُرُوب[٣]

فـ (لدن) حينئذ منقطعة عن الإضافة لفظًا ومعنى ، و(غدوة) بعدها نصب على التمييز ، وهو اختيار ابن مالك ، ولهذا قال :

..... وَنصَبُ غُدوَةٍ بِها عَنهُم نَدَر

وقيل : هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به لشبه (لدن)

---

(١) غدوة – بالضم – : البُكْرَةَ ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس ، وغدوة من يوم بعينه: علم للوقت ، اللسان (غ د ا) .

(٢) شرح ابن الناظم ص٣٩٨؛ وأوضح المسالك ١٤٧/٣ ؛ وشرح الأشموني ٢٦٣/٢ .

(٣) من الطويل لأبي سفيان بن حرب في الحيوان ٣١٨/١ ؛ وشرح الأشموني ٢٦٣/٢ ؛ وشرح ابن عقيل ٦٨/٢ ؛ وشرح التصريح ٤٦/٢ . والشاهد فيه : قوله : " لدن غدوة " ، حيث نصب (غدوة) بعد (لدن) وهذا نادر ، والأكثر الإضافة .

باسم الفاعل في ثبوت نونها تارة وحذفها أخرى ، لكن يضعفه سماع النصب بها محذوفة النون ، أو خبرًا لـــ (كان) المحذوفة مع اسمها ، أي : لدن كانت الساعة غدوة .

وقيل : انتصاب (غدوة) بـــ (لدن) شبهت نونها بالتنوين ، فصارت تثبت تارة ، وتحذف أخرى ، فأشبهت ضاربًا[١] .

ويجوز جر (غدوة) على الإضافة على الأصل[٢] .

وحكى الكوفيون الرفع في (غدوة) بعد (لدن) وهو مرفوع بـــ (كان) المحذوفة ، والتقدير : لدن كانت غدوة ، و(كان) تامة[٣] .

رأي ابن الزكي :

يرى ابن الزكي أن (غدوة) بعد (لدن) تنصب على التمييز ، وقرّر بأن التقدير : لدنها غدوة ، كما في قولك : لي مثله رجلاً .

قال أبو حيّان[٤] : " وفي البديع لمحمد بن مسعود الغزني : المضاف إليه المحذوف من قولهم : لدن غدوةً من غير ذكر جرى، كقولك : لي مثله رجلاً ، لأن تقديره : لدُنْها غدوة ، ولذلك انتصب (غدوة) على التمييز ، كما انتصب (رجلاً) عليه " .

وحاصل[٥] ما ذكره النحاة في كلمة (غدوة) الواقعة بعد (لدن)

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد ١/٥٣٤ .
(٢) ارتشاف الضرب ٣/١٤٥٦ .
(٣) همع الهوامع ٣/٢١٩ .
(٤) ارتشاف الضرب ٣/١٤٥٦ .
(٥) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٣/١٤٧ .

أنه يجوز في لفظ (غدوة) الحركات الثلاث : الجر ، والرفع ، والنصب .

فأما الجر : فعلى أن تكون (لدن) ظرفًا مبنيًا على السكون في محل نصب ، وهو مضاف و(غدوة) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهذا الوجه هو الغالب في استعمال هذا اللفظ ، وهو الذي يقتضيه القياس ، فيكون أعلى الوجوه .

وأما رفع (غدوة) : فوجهه أن تقدر (كان) التامة بعد (لدن) ، ويكون (غدوة) مرفوعًا على أنه فاعل (كان) المقدرة ، أي : لدن كانت غدوة ، أي حدثت غدوة .

قال ابن جني[١] : " شبهه بعضهم بالفاعل فرفع ، فقال : لدن غدوةٌ كما تقول في اسم الفاعل : ضاربٌ زيد "[٢] .

وأما نصب (غدوة) بعد (لدن) : فللنحاة فيه ثلاثة أوجه :

أولها : أنه منصوب على التشبيه بالتمييز .

الثاني : أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به .

الثالث : أنه منصوب على أنه خبر لـ (كان) الناقصة المحذوفة مع اسمها ، وتقدير الكلام : لدن كانت الساعة غدوة .

---

(١) هو : عثمان بن جني الموصلي أبو الفتح ، من أئمة الأدب والنحو ، ولد بالموصل ، وتوفي ببغداد سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة ، بغية الوعاة ١٣٢/٢ .

(٢) ارتشاف الضرب ١٤٥٦/٣ .

قال ابن عقيل[1] : " ونصبها نادر في القياس " .

والراجح عندى : جر (غُدوة) على الإضافة ، وهذا الوجه هو الغالب فى استعمال هذا اللفظ ؛ وهو الذى يقتضيه القياس ، وذلك لأنه لا يحتاج إلى تقدير ، والرفع يحتاج إلى تقدير (كان) ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير ، والنصب نادر فى القياس .

(١) شرح ابن عقيل ٢/٦٩ .

المبحث الثامن

نصب المضارع بـ (أن) المضمرة وجوبًا بعد لام الجحود

ينصب المضارع بـ (أنْ) مضمرة وجوبًا بعد (اللام) إن سبقت بكون ناقص منفي[١] ، نحو : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾[٢] .

فاللام (لام الجحود) ، وهي مسبوقة بكون منفي ، و(يضيع) فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة وجوبًا بعد (لام الجحود) ، وخبر (كان) محذوف تقديره : مريدًا ، والجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف .

قال السمين[٣] : " في هذا التركيب وما أشبهه مما ورد في القرآن الكريم وغيره ، نحو : ﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[٤] ، ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ ﴾ ، قولان[٥] :

أحدهما قول البصريين : وهو أن خبر (كان) محذوف ، وهذه اللام تسمى (لام الجحود) ينصب الفعل بعدها بإضمار (أن) وجوبًا،

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٧٠/٤ .
(٢) سورة البقرة – جزء من الآية ١٤٣ .
(٣) هو : الإمام شهاب الدين أبو العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم ، المعروف بالسمين الحلبي ، المتوفى سنة ٧٥٦ من الهجرة ، ترجمته في بغية الوعاة ٤٠٢/١ ؛ والأعلام ٢٧٤/١ .
(٤) سورة آل عمران – جزء من الآية ١٧٩ .
(٥) الدر المصون في إعراب الكتاب المكنون ٣٩٦/١ .

فينسبك منها ومن الفعل مصدر منجر بهذه (اللام) ، وتتعلق هذه (اللام) بذلك الخبر المحذوف ، والتقدير : وما كان الله مريدًا لإضاعة أعمالكم ، وشرط (لام الجحود) عندهم أن يتقدمها كون منفي ، واشترط بعضهم مع ذلك أن يكون كونًا ماضيًا ، ويدل على مذهب البصريين التصريح بالخبر المحذوف في قوله :

سَمَوْتَ ولَمْ تكُنْ أهلاً لتسْمُوَ ولكنَّ المُضيّعَ قدْ يُصابُ[1]

فصرّح الشاعر بخبر (كان) وهو قوله (أهلاً) المتعلق به شبه الجملة من (لام الجحود) والمصدر المؤول بعدها ، وهذا التصريح في غاية الندرة عند أبي حيّان[2] .

والقول الثاني للكوفيين : وهو أن اللام وما بعدها في محل الخبر ، ولا يقدرون شيئًا محذوفًا ، ويزعمون أن النصب في الفعل بعدها بنفسها لا بإضمار (أن) ، وأن اللام للتأكيد .

والنحويون[3] متفقون على أنّ (أنْ) تضمر وجوبًا مع الفعل المضارع إذا كانت (اللام) قبله زائدة لتوكيد نفي (كان) ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ ﴾[4] وتسمى (لام الجحود) [5] .

---

(١) من الوافر ، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص١١٩ ؛ وارتشاف الضرب ١٦٥٧/٤، والدر المصون ٣٩٦/١ ؛ وشرح التصريح ٢٣٥/٢.
(٢) ارتشاف الضرب ١٦٥٧/٤ .
(٣) ينظر : التبصرة والتذكرة ٤٠٤/١ ؛ وأوضح المسالك ١٧٠/٤ ؛ وشرح ابن عقيل ٣٤٦/٢ ؛ وشرح الأشموني ٢٩٢/٤ .
(٤) سورة العنكبوت – جزء من الآية ٤٠ .
(٥) شرح ابن الناظم على الألفية ص٦٧٢ .

رأي ابن الزكي :

يرى ابن الزكي أنّ (أنْ) لا تظهر في هذا الموضع إلا بإظهار خبر (كان) .

يقول أبو حيّان[١] : " وفي البديع لمحمد بن مسعود الغزني: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾[٢] لا يجوز ، لأن يضيع إلا بشرط أن يظهر خبر (كان)، فتقول : ما كان الله مريدًا لأن يضيع إيمانكم، وذلك لأن المحذوفات من كلام مشهور إذا أريد ردّها فالحق أن ترد كلها ، حتى يرجع الكلام إلى أصله ، أو تضمر كلها حتى يبقى الكلام على شهرته ، نحو : إياك والأسد ، فلا يجوز أن يرد بعضها ويضمر بعض ، لا تضمر : إياك احفظ والأسد ، بل : احفظ إياك واحذر الأسد " انتهى .

وبعد ..

فما ذهب إليه ابن الزكي – من أنّ إظهار (أنْ) في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ لا يجوز إلا بإظهار خبر (كان) – تأكيد على وجوب إضمار "أن" بعد اللام إن سبقت بكون ناقص منفي ، وتعليله لهذا التوكيد بقوله "لأن المحذوفات من كلام مشهور إما أن ترد كلها أو تحذف كلها" تعليل فى غاية الروعة والجمال . وتنظيره له بنحو "إياك والأسد" حبك به الكلام .

---

(١) ارتشاف الضرب ١٦٥٧/٤ .
(٢) سورة البقرة – جزء من الآية ١٤٣ .

المبحث التاسع

مجئ (أو) بمعنى "أن"

(أو) تقع في كلام العرب إما للدلالة على أن ما بعدها مساو لما قبلها في الشك والتردد ، نحو أن تقول : سأزور محمدًا أو أبعث إليه رسولاً ، فأنت حين تقول هذا تريد أنك ستفعل أحد الأمرين ، فأنت متردد بين هذين الأمرين ، شاك فيما ستفعله منهما ..

وإما للدلالة على أن ما قبلها مخالف لما بعدها في أن الأول منهما متحقق الوقوع أو مترجحه والثاني مشكوك فيه ، نحو أن تقول : سأعاقب زيدًا أو يعتذر عن ذنبه ، فأنت تقول هذا الكلام في حال أنت متحقق فيه من إيقاع عقوبتك بمحمد أو مرجح لإيقاعها به وأنت – مع ذلك – شاك في حصول الاعتذار منه ، فقصدوا أن يفرقوا بين هذين المعنيين في اللفظ المؤدي إليهما ، فرفعوا المضارع بعد (أو) حين يقصدون أن ما قبلها وما بعدها مشتركان في الشك والتردد .. ونصبوا هذا المضارع حين يقصدون الدلالة على أن ما قبلها يخالف ما بعدها[1] .

فـ (أو) التي تقتضي مساواة ما قبلها لما بعدها في الشك والتردد يرتفع المضارع بعدها ، نحو : أفعل كذا أو أتركُ ، ليؤذن الرفع بأن ما قبل (أو) مثل ما بعدها في الشك

و(أو) التي تقتضي مخالفة ما قبلها لما بعدها ، ينتصب

---

(١) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٤/١٧٠ وما بعدها .

المضارع بعدها ، تقول : لأنتظرنه أو يجيء ، ولأقتلنّ الكافر أو يُسلم ، ليؤذن النصب بأن ما قبل (أو) ليس مثل ما بعدها في الشك، لكونه محقق الوقوع أو راجحه[١] .

قال المبرد[٢] : " وهي تكون – يعني (أو) – للعطف ، فتُجرى ما بعدها على ما قبلها ، كما كان ذلك في الاسم إذا قلت : ضربت زيدًا أو عمرًا .

ويكون مضمرًا بعدها (أنْ) إذا كان المعنى : إلا أن يكون ، وحتى يكون ، وذلك قولك : أنت تضرب زيدًا أو تكرم عمرًا ، على العطف ، قال الله ﷻ : ﴿ سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾[٣] ، أي : يكون هذا ، أو يكون هذا[٤] .

فأما الموضع الذي تنصب فيه بإضمار (أنْ) فقولك : لألزمنّك أو تقضيني ، أي : إلا أن تقضيني ، وحتى تقضيني " .

فالفعل المضارع ينتصب بـ (أنْ) المضمرة وجوبًا بعد (أو) العاطفة :

١ – إذا صلح في موضعها حتى المرادفة إلى نحو : لألزمنّك أو تقتضيني حقي ، أي : حتى تقتضيني ، وقول الشاعر :

---

(١) شرح ابن الناظم على الألفية ص٦٧٤ وما بعدها .
(٢) المقتضب ٢/٢٧ .
(٣) سورة الفتح – جزء من الآية ١٦ .
(٤) وفي الكتاب ١/٤٢٧ : " إذا شئت كان على الإشراك ، وإن شئت كان على أوهم يسلمون " .

لأستسهلنَّ الصعب أو أدرك المنى فَما انقادَت الآمال إلاّ لصابر[١]

أي : حتى أدرك .

٢ – أو صلح في موضعها (إلا) الاستثنائية ، نحو : لأقتلن الكافر أو يسلم ، ومنه قول الشاعر :

وكُنتُ إذا غَمَزتُ قَناةَ قَومٍ كَسَرتُ كعوبها أو تَستَقيما[٢]

أي : إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها[٣] .

وما ذكر من أن النصب بعد (أو) بإضمار (أنْ) هو مذهب البصريين ، ولذلك لا يتقدم معمول الفعل عليها ، ولا يفصل بينها وبين الفعل ، لأنها حرف عطف[٤] .

وذهب الفراء وقوم من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالخلاف ، أي مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكًا له في

---

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١٧٢/٤،ومغني اللبيب ص٩٤ وشرح ابن عقيل ٣٤٦/٢ ؛ وهمع الهوامع ١١٧/٤ .
والشاهد فيه : قوله : " أو أدرك " حيث نصب الفعل المضارع (أدرك) بعد (أو) التي بمعنى (إلى أنْ) أو (حتى أنْ) ، والنصب بـ (أنْ) مضمرة وجوبًا .

(٢) البيت من الوافر ، منسوب لزياد الأعجم في شواهد المغني للسيوطي ٢٠٥/١ ؛ وأوضح المسالك ١٧٣/٤ ؛ والمساعد ٨١/٣ ؛ وشرح ابن عقيل ٣٤٧/٢ .

(٣) شرح التصريح على التوضيح ٢٣٦/٢ ؛ وشرح الأجرومية للحلاوي ص١٢٧ .

(٤) ونقل عن ابن مالك أنه جوّز الفصل بين (أو) والفعل بالشرط ، نحو : لألزمنك أو – إن شاء الله – تقضيني حقي ، همع الهوامع ١١٨/٤ .

المعنى ولا معطوفًا عليه .

وذهب الكسائي وأصحابه والجرمي إلى أن الفعل انتصب بـ (أو) نفسها .

وذهب بعض النحويين إلى أن النصب هنا بمعنى ما وقع موقعه ، لأنه وقع موقع (إلى أنْ) أو (إلا أنْ) ، فانتصب كنصبه .

قال أبو حيّان : " وهذا ضعيف جدًا "[1] .

والصحيح – فيما أرى – من هذه الأقوال ، قول البصريين ، فتكون (أو) عاطفة والفعل بعدها منصوب بـ (أن) مضمرة ، و(أو) مقدرة بـ (كي) ، وعند بعض النحويين بـ (إلى أن) ، وعند سيبويه بـ (إلا أن) فنحو : لألزمنّك أو تقضيني حقي ، يصلح للتعليل ، وللغاية ، وللاستثناء من الأزمان .

رأي ابن الزكي :

يرى ابن الزكي أن (أو) بمعنى (أن) ، وهي للتخيير ، وتقدير الكلام على هذا النحو : لألزمنّك إلزامك أو تقضيني .

واعتبر أبو حيّان هذا الكلام مستغربًا وعجيبًا .

قال أبو حيّان[2] : " وفي البديع لمحمد بن مسعود الغزني : في (أو) كلام مستغرب ومذهب عجيب ، قال : لألزمنّك أو تقضيني حقي ، التقدير : لألزمنّك إلزامك على الإغراء ، وعطف عليه : أو

---

(١) السابق : الجزء والصفحة .
(٢) ارتشاف الضرب ١٦٨٢/٤ .

تقضيني ، أي : أو أن تقضيني ، فـ (أو) للتخيير ، ثم حذف إلزامك لدلالة لألزمنّك ، وأضمر (أنْ) ، والكلام جملتان في الحقيقة، إحداهما : لألزمنّك ، والثانية : إلزامك أو قضاء حقي ، وذلك أن القائل اتبع على إلزامك، ثم خُيّر بين الإلزام وقضاء الحق.

وهذه المحذوفات من الفصاحة العليا كما رأيت في الأمثال المنقولة والكلمات المعنوية ، نحو : أخذته بدرهم فصاعدًا " .

وأرى أن استغراب أبي حيّان من كلام ابن الزكي في موضعه، وذلك لكثرة التقديرات ، وطول الجمل ، وذلك يجعل الكلام ثقيلاً ، فتقدير جمهور النحويين أولى من تقدير ابن الزكي .

المبحث العاشر

حذف مجزوم (لـمّا)

(لما) التي تجزم الفعل المضارع ، حرف نفي تدخل على المضارع فتجزمه وتصرف معناه إلى المضي خلافًا لمن زعم أنها تصرف لفظ الماضي إلى المبهم[١] .

والفعل بعد (لما) يجوز حذفه اختيارًا[٢] ، قال ابن هشام[٣] : "منفي (لما) جائز الحذف لدليل ، كقوله :

فجئت قبورهم بدأً ولمّا فناديت القبور فلم يُجبْنَهْ[٤]

أي : ولما أكن بدأً قبل ذلك ، أي : سيدًا " .

وتقول : شارفت المدينة ولمّا ، أي : ولمّا أدخلها[٥] .

وفي النكت الحسان[٦] : " ويحذف جوازًا لحذف المعنى ، أي: يحذف معمول (لما) ، نحو قولهم : قاربت المدينة ولما .. يريدون ولما أدخلها " .

---

(١) الجني الداني ص٥٩٢ .
(٢) الجني الداني ص٢٦٨ .
(٣) مغني اللبيب ص٣٦٩ .
(٤) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ص٣٦٩ .
قوله : " بدأً " أي : سيدًا ، وبَدْءُالقوم : سيدهم ، وبَدْأ الجزور : خير أنصبائها .. و" لما " أي : ولم أكن سيدًا إلا حين ماتوا ، فإني سدت بعدهم ، الدر المصون ٤/١٤١ .
(٥) معاني القرآن للفراء ٢/٣٧٦ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١١ .
(٦) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ص١٥٠ .

ويرى ابن الزكي أنّ (لمّا) قد يحذف فعله لقيام الدليل .

قال أبو حيّان[١] : " وتنفرد (لمّا) أيضًا بجواز حذف مجزومها إذا دلّ على حذفه دليل ، نحو : قاربت المدينة ولمّا ، تريد : ولمّا أدخلها ، وهذا أحسن ما يُخرّج عليه قراءة من قرأ[٢] : ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَمَّا﴾[٣] " .

خرّجْتَهُ على حذف الفعل المجزوم لدلالة قوله تعالى : ﴿ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾[٤] ، أي : لما ينقص من عمله ، ثم حكي عن أبي عمرو بن الحاجب[٥] تخريجه على حذف الفعل : " ثم وجدت تخريجه على حذف الفعل لمحمد بن مسعود الغزني ، قال في كتابه (البديع) : (لمّا) قد يحذف فعله لقيام الدليل ، نحو : جئت ولمّا ، أي: ولمّا تجيء ، قال الله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَمَّا ﴾ ، أي : لمّا يوفوا، ثم استأنف فقال: ﴿ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ فحذف (يوفوا) لدلالة ما قبله عليه ، لأن قبله : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ ﴾[٦] ، وإنما جاز حذف فعله لأنه يقوم بنفسه بسبب أنّه مركب من (لم) و(ما) ، وكأن (ما) عوض من المحذوف " انتهى .

---

(١) ارتشاف الضرب ٤/١٨٦٠ .
(٢) قرأ أبو جعفر ، وابن عامر ، وعاصم ، وحمزة ، بتشديد الميم من (لمّا)، النشر في القراءات العشر ٢/٢٩١ .
(٣) سورة هود – جزء من الآية ١١١ .
(٤) سورة هود – جزء من الآية ١١١ .
(٥) هو : عثمان بن أبي بكر بن يونس العلامة جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب الكرديّ الدوينيّ الإسنائي المولد ، النحوي ، المالكي ، مات بالإسكندرية في شوال سنة ست وأربعين وستمائة، بغية الوعاة ٢/١٣٤.
(٦) سورة هود – جزء من الآية ١١٠ .

وتتفق عبارة ابن الحاجب مع عبارة ابن الزكي ، قال الشيخ أبو عمرو بن الحاجب في آماليه[١] : " (لمّا) هذه هي الجازمة ، فحذف فعلها للدلالة عليه لما ثبت من جواز حذف فعلها في قولهم : خرجت ولمّا ، وسافرت ولمّا ، وهو سائغ فصيح ، فيكون المعنى : وإن كلاّ لمّا يهملوا أو يتركوا ، لما تقدم من الدلالة عليه من تفصيل المجموعتين بقوله : ﴿ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴾[٢] ، ثم فصّل الأشقياء والسعداء ومجازاتهم ثم بيّن ذلك بقوله: ﴿ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ [٣]".

قال : " وما أعرف وجهًا أشبه من هذا ، وإن كانت النفوس تستبعده من جهة أنّ مثله لم يرد في القرآن " ، قال : " والتحقيق استبعاده " .

وبعد .. فحذف مجزوم (لمّا) مطرّد نص عليه النحويون ، قالوا : " لأنها لنفي قد فعل "[٤] ، وقد علل ابن الزكي لذلك الحذف السائغ ، بأن (لمّا) حرف يقوم بنفسه بسبب تركيبه من (لم) و(ما) ، وكأنّ (ما) عوض من المحذوف .

---

(١) الأمالي لابن الحاجب ٦٧/١ ، ٦٨ .
(٢) سورة هود – جزء من الآية ١٠٥ .
(٣) سورة هود – جزء من الآية ١١١ .
(٤) الدر المصون ١٤١/٤ .

المبحث الحادي عشر

نيابة (إذا) الفجائية

عن (الفاء) في الجملة الاسمية

إذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطًا ، وجب اقترانه بـ (الفاء) ، وذلك إذا كان جملة اسمية ، أو فعلية طلبية ، أو فعلاً غير متصرف ، أو مقرونًا بـ (السين) أو (سوف) أو (قد) ، أو منفيًا بـ (ما) أو (لن) أو (إن) [١] ، نحو قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنْ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ ﴾[٢] ، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾[٣] ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لا قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ إِنْ تَرَنِي أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَداً * فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي خَيْراً مِنْ جَنَّتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَاناً مِنْ السَّمَاءِ فَتُصْبِحَ صَعِيداً زَلَقاً ﴾[٤] ، وقوله تعالى : ﴿ قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾[٥] ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَى ﴾[٦] ، وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ ﴾[٧] .

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ص٧٠١ ؛ وأوضح المسالك ٢١٠/٤ ؛ وشرح ابن عقيل ٣٧٥/٤ ؛ وشرح الأشموني ٢٣/٤ .
(٢) سورة الحج – جزء من الآية ٥ .
(٣) سورة آل عمران – جزء من الآية ٣١ .
(٤) سورة الكهف – جزآن من الآيتين ٣٩ ، ٤٠ .
(٥) سورة يوسف – جزء من الآية ٧٧ .
(٦) سورة الطلاق – جزء من الآية ٦ .
(٧) سورة المائدة – جزء من الآية ٥٤.

فـ (الفاء) في هذه الأجوبة ، ونحوها مما لا يصلح أن يجعل شرطًا واجبة الذكر ولا يجوز تركها إلا في ضرورة أو ندور .

فحذفها في الضرورة كقول الشاعر :

مَن يَفعَلِ الحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشكُرُها وَالشَرُّ بِالشَرِّ عِندَ اللَّهِ مِثلانِ[1]

وكقول الآخر :

ومَنْ لم يزل ينقادُ للغَيِّ ، والهَوَى سَيُلْفَى على طُولِ السَّلامةِ نادِمَا[2]

وحذفها في الندور – كما أخرجه البخاري[3] – من قوله ﷺ لأبي بن كعْب[4] :« **فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا ، وَإِلاَّ اسْتَمْتِعْ بِهَا** »[1] .

---

(١) من البسيط ، في سيبويه ١/٤٣٥ ؛ وشرح ابن الناظم ص٧٠١ ؛ ونسبه ابن هشام في المغني ص٨٥ لعبد الرحمن بن حسان ؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٤/٣٢٨ ؛ وشرح الأشموني ٤/٢٠ .
والشاهد فيه : قوله : " الله يشكرها " ، حيث حذف الفاء ضرورة ، وكان عليه أن يقول : فالله يشكرها ، والمبرد يمنع ذلك ويزعم أن الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره .. ؛ كذلك قال السيوطي في الهمع ٤/٣٢٨ ؛ والذي في المقتضب ٢/٧٠ : "وأما قول عبدِ الرحمنِ بن حسان :
مَن يَفعَلِ الحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشكُرُها وَالشَرُّ بِالشَرِّ عِندَ اللَّهِ مِثلانِ
فلا اختلافَ بين النحويين في أنه على إرادة (الفاء) ، لأن التقديم فيه لا يصلح " .

(٢) هذا البيت من الطويل ، ولم أقف على نسبته لقائل معين ، وهو في شرح ابن الناظم ص٧٠١ ؛ وأوضح المسالك ٤/٢١١ ؛ وشرح الأشـــموني ٤/٢١ .

(٣) هو : الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري ، توفي ليلة السبت من عيد الفطر سنة ٢٥٦هـ ، ترجمته في الأعلام ٦/٣٤ .

(٤) هو : أُبيّ بن كعب بن قيس بن المنذر الأنصاري الخزرجي ، توفي بالمدينة المنورة سنة ١٩هـ ، ترجمته في الأعلام ١/٨٢ .

ويجوز أن تُغني (إذا) الفُجائية عن (الفاء) إن كانت الأداة (إنْ) والجواب جملة اسمية غير طلبية لم يدخل عليها أداة نفي ولم يدخل عليها (إنّ) [٢] ، مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[٣] .

فـ (إذا) في ذلك نائبة مناب (الفاء) في ربط الجواب بالشرط[٤] ، وهذا لأن (إذا) المفاجأة لا يبتدأ بها ، ولا تقع إلا بعد ما هو معقب بما بعدها ، فأشبهت (الفاء) فجاز أن تقوم مقامها[٥] .

قال ابن الأنباري[٦] : " (إن) شرطية ، وجوابها (إذا) بمنزلة (الفاء) وصار (إذا) بمنزلة (الفاء) لأنها لا يبتدأ بها ، كما لا يبتدأ بـ (الفاء) وإنما لا يبتدأ بها لأنها التي تكون للمفاجأة ، وإنما يبتدأ بـ (إذا) إذا كان فيها معنى الشرط ، ولا يجوز أن تقع جوابًا للشرط ، لأن جواب الشرط لا يقع مبتدأ ، والشرط لا يقع إلا مبتدأ، و﴿ هُمْ ﴾ مبتدأ ، و﴿ يَقْنَطُونَ ﴾ خبره ، و﴿ إِذَا ﴾ خبر آخر ، وتقديره :

---

(١) الحديث في فتح الباري بشرح صحيح البخاري – كتاب اللقطة – باب إذا أخبره ربّ اللقطة بالعلامة دفع إليه ٥/ ٩٤ برواية "فاستمتع" بإثبات الفاء لا بحذفها كما ذكر ابن الناظم ، وعليه فلا شاهد في الحديث .
(٢) أوضح المسالك ٤/٢١٢ ؛ وشرح الأشموني ٤/٢٣ .
(٣) سورة الروم – جزء من الآية ٣٦ .
(٤) الجنى الداني في حروف المعاني ص٣٧٦ .
(٥) شرح ابن الناظم ص٧٠٢ .
(٦) هو : عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن مصعب بن أبي سعيد أبو البركات بن الأنباري ، توفي سنة سبع وسبعين وخمسمائة هجرية ، ترجمته في بغية الوعاة ٢/٨٦ .

وبالحضرة هم قانطون "[١] .

رأي ابن الزكي :

يرى ابن الزكي أن الربط بـــ (الفاء) مقدّرة قبل (إذا) .

قال أبو حيّان[٢] : " وجملة الجزاء إن صُدِّرت بجملة اسمية لزمتها (الفاء) أو (إذا) الفجائية ، نحـــو : إن زارنا زيد فنحـــن نزوره ، وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[٣] ، وقال : ﴿ وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴾[٤] .

والسّماع في الربط بـــ (إذا) ورد في (إنْ) من أدوات الشرط الجازمة ، والنصوص متضافرة على الربط بـــ (إذا) في الجملة الاسمية مطلقًا مع أدوات الشرط ، وكذا جاء جواب (إذا) بـــ (إذا) الفجائية .

وذهب محمد بن مسعود إلى أنه لا يربط بـــ (إذا) ، وأن ما ورد من ذلك إنما هو على حذف (الفاء) ، أي : فـــ ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ " انتهى .

وذكر المبرد[٥] أن (إذا) التي تقع للمفاجأة تغني عن (الفاء) وتكون جوابًا للجزاء ، ومثّل بالآية الكريمة ، وقال : " ﴿ إِذَا هُمْ

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٥١ .
(٢) ارتشاف الضرب ٤/١٨٧١ .
(٣) سورة الروم – جزء من الآية ٣٦ .
(٤) سورة التوبة – جزء من الآية ٥٨ .
(٥) المقتضب ٣/١٧٨ .

يَقْنَطُونَ﴾ في موضع يقنطوا " ، وفي سيبويه[1] : " وسألت الخليل عن قوله ﷻ : ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ ؟ فقال : هذا كلام معلق بالكلام الأول ، كما كانت (الفاء) معلقة بالكلام الأول ، وهذا هاهنا في موضع قنطوا ، كما أن الجواب بـ (الفاء) في موضع الفعل " .. ويفهم من هذا أن وجود (إذا) يحصل ما تحصل (الفاء) من بيان الارتباط .

وقد أفهم كلام النحويين أن الربط بـ (إذا) نفسها ، وأنها ليست أصلاً في ذلك ، بل واقعة موقع (الفاء) .

قال ابن مالك :

وتَخلُفُ الفَاءَ إذا المُفَاجَأه كإن تَجُد إذَا لَنا مُكافَأة

أي : إذا كان الجواب جملة اسمية وجب اقترانه بـ (الفاء) ، ويجوز إقامة (إذا) الفجائية مُقام (الفاء) .

والراجح عندي أن الربط بـ (إذا) نفسها لا بـ (الفاء) مقدّرة قبلها إذ لو كانت مقدّرة لم يمتنع التصريح بها .

---

(١) الكتاب ١/٥٤ .

المبحث الثاني عشر

التوكيد المعنوي

حدّه : هو التابع ، الرافع احتمال إضافة إلى المتبوع ، أو إرادة الخصوص بما ظاهره العموم[١] ، ويراد بالتأكيد المقصود في هذا الباب: رفع المحتمل ، وإثبات الحقيقة[٢] .. **وهو على ضربين :**

أحدهما : ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكد ، وله لفظان : النفس والعين ، وذلك نحو : جاء زيد نفسه ، فـ (نفسه) توكيد لـ (زيد) ، وهو يرفع توهم أن يكون التقدير : جاء غبر زيد أو رسوله.

ولابد من إضافة النفس أو العين إلى ضمير يطابق المؤكّد ، نحو : جاء زيدٌ نفسُهُ ، أو عينُهُ – وهندٌ نفسُها ، أو عينها .

ثم إن كان المؤكد بهما مثنى أو مجموعًا جمعتهما على مثال (أفْعَل) فتقول : جاء الزيدان أنفسهما ، أو أعينهما – والهندان أنفسهما ، أو أعينهما – والزيدون أنفسهم ، أو أعينهم – والهندات أنفسهن ، أو أعينهن.

الضرب الثاني من التوكيد المعنوي : هو ما يرفع توهم عدم إرادة الشمول ، والمستعمل لذلك (كل ، وكلا ، وكلتا) ، فيؤكد بـ (كل) ما كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه ، نحو : جاء

---

(١) شرح ابن الناظم على الألفية ص٥٠١ .
(٢) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٣٣٤/١ .

الركب كله ، والقبيلة كلها ، والرجال كلهم ، والهندات كلهن ولا تقول : جاء زيد كله .. ويؤكد بـ (كلا) المثنى المذكر ، نحو : جاء الزيدان كلاهما .. وبـ (كلتاهما) للمثنى المؤنث ، نحو جاء الهندان كلتاهما .

ولابد من إضافتها كلها إلى ضمير يطـــابق المؤكد – كما مثل –[١] .

ومن ألفاظ التأكيد : (جميع) و(عامة) بمعنى (كل) معنى واستعمالاً نحو : قام القوم جميعهم ، وقام القوم عامتهم .. ذكره سيبويه وأغفله أكثر النحاة[٢] .

وخالف المبرد في (عامتهم) فزعم أنه بمعنى أكثرهم[٣] .

و(أجمع) ، و(أكتع) ، و(أبصع) ، و(أبتع) بمعنى (كل) [٤]، فيؤكد بـ (أجمع) المنجزئ بالذات ، أو بالعامل ، مثاله : قبضَ المالُ أجمعُ ، ولا يثنى ، ولا يجمع ما بعده ، خلافًا للكوفيين

---

(١) شرح ابن عقيل على الألفية ٢٠٦/٣ .
(٢) ارتشاف الضرب ١٩٥٠/٤ .
(٣) ارتشاف الضرب ١٩٥١/٤ ؛ وشرح الأشموني ٧٦/٣ ؛ وهمع الهوامع ١٩٩/٥ .
(٤) أجمع : معناه الائتلاف ، ومعنى أكتع : الانضمام ، ومعنى أبصع : السرعة ، ومعنى أبتع : الاشتداد ، ومعنى كل : الإحاطة والعموم ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٦/١ ؛ وشرح الأجرومية للحلاوي ص ٢٣٤ أجمع : معناه الائتلاف ، ومعنى أكتع : الانضمام ، ومعنى أبصع: السرعة ، ومعنى أبتع : الاشتداد ، ومعنى كل : الإحاطة والعموم ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٦/١ ؛ وشرح الأجرومية للحلاوي ص ٢٣٤ . .

والبغداديين وابن خروف[١] .

ومؤنث (أجمع) وتابعه (جمعاء ، كتعاء ، بصعاء ، بتعاء) وفي جمع (أجمع) وتابعه تقول : (أجمعون ، أكتعون ، أبصعون ، أبتعون) ، وفي جمع (جمعاء) وتابعها تقول : (جُمُع ، كُتَع ، بُصَع، بُتَع) ، وجمع (أجمع وجمعاء) - على ما ذكرناه - هو قول النحويين فيما أعلم ، وفي البسيط لا تثنى ولا تجمع ، لأنها بمنزلة (كل) في الدلالة ، و(كل) لا يثنى ولا يجمع[٢] .

و(أجمع) وأخواته معارف بالاتفاق، ولهذا جَرَت على المعرفة، ثم اختلف في سبب تعريفها .

فقيل : هي بنية الإضافة إلى الضمير ، إذ أصل رأيت النساء جمع : جميعهن ، فحذف الضمير للعلم به ، وعزي إلى سيبويه[٣] ، واختاره السهيلي[٤] ، وابن مالك[٥] .

وقيل : بالعلمية ، لأنها أعلام ، عُلقت على معنى الإحاطة بما يتبعه كـ (أسامة) وغيره من أعلام الأجناس .

---

(١) هو : أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي ، المتوفى سنة ٦٠٩هـ ترجمته في الأعلام ٣٣٠/٤ ؛ ورأيه في شرح جمل الزجاجي ٣٣٥/١ ، قال : " وتستعمل مفردات ومجموعات " ؛ وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٣/٣ ؛ والمساعد ٣٨٩/٢ .
(٢) ارتشاف الضرب ١٩٥١/٤ .
(٣) الكتاب ٢٢٤/٣ .
(٤) هو : أبو القاسم ، وأبو زيد عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أبي الحسن ، المتوفى سنة ٥٨١هـ ، ترجمته في بغية الوعاة ٨١/٢ .
(٥) نتائج الفكر ص٢٨٦ ؛ وشرح التسهيل ٢٩٣/٣ ؛ وارتشاف الضرب ١٩٥١/٤ ؛ وهمع الهوامع ٢٠٢/٥ .

رأي ابن الزكي :

يـرى ابن الزكي أن (أجمع) وأخـواته معارف بالعلميـة عُلق على معنى الإحاطة بما يتبعه .

قال أبو حيّان[١] : " واتفق النحاة على أن ألفاظ التأكيد معارف، فأما ما أضيف إلى الضمير فظاهر ، وأما (أجمع) وتابعه، **ففي تعريفه قولان :**

أحدهما : بنية الإضافة ، وعزي هذا إلى سيبويه ، واختاره السهيليّ .

والثاني : أنه بالعلمية عُلق على معنى الإحاطة لما يتبعه ، وهو اختيار ابن سليمان السعدي ، ومحمد بن مسعود الغزني ، قال في كتابه (البديع) : (أجمع) وأخواتها معارف ، وتعريفها تعريف عَلَمي كتعريف (أسامة ، وهنيدة ، وشعوب) ونحوها " انتهى .

وأختار من هذين الرأيين رأي ابن الزكي ، وهو اختيار ابن الحاجب[٢] ، وصححه أبو حيّان قال : " ويؤيده أنه لم يصرف ، وليس بصفة ولا شبهها " .

---

(١) ارتشاف الضرب ١٩٥١/٤ .
(٢) همع الهوامع ٢٠٣/٥ .

المبحث الثالث عشر

تضمن (أم) المتصلة معنى الهمزة

(أم) في العطف على ضربين : متصلة ، ومنقطعة .

فالمتصلة : هي معادلة لـ (همزة التسوية) ، نحو قوله تعالى: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾[١] ، أو لـ (همزة الاستفهام) التي يطلب بها وبـ (أم) ما يطلب بـ (أيّ) ، نحو : أقام زيد أم قعد ؟ ، وقد تحذف الهمزة للعلم بها .

وذهب ابن كيسان[٢] إلى أن أصلها (أو) ، و(الميم) بدل من (الواو).

وفي (أم) المتصلة خلاف :

الجمهور على أن (أم) حرف عطف ، وذهب أبو عبيدة[٣] إلى أن (أم) بمعنى (الهمزة) [٤]، فإذا قال : أقام زيد أم عمرو ؟ فالمعنى: أعمرو قام ؟ ، فيصير على مذهبه استفهامان[٥] .

---

(١) سورة البقرة – جزء من الآية ٦ .
(٢) هو : أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان ، توفي سنة ٢٩٩هـ ، ترجمته في بغية الوعاة ١٨/١ .
(٣) هو : معمر بن المثنى اللغوي البصري أبو عبيدة ، مات سنة تسع ، وقيل : ثمان ، وقيل : عشر ، وقيل : إحدى عشرة ومائتين هجرية ، ترجمته في بغية الوعاة ٢٩٤/٢
(٤) مجاز القرآن ٥٩/١ ؛ ومغني اللبيب ٤٥/١ .
(٥) الجني الداني في حروف المعاني ص٢٠٥ ؛ وهمع الهوامع ٢٣٨/٥ ؛ وشرح الأشموني ٩١/٣ .

رأي ابن الزكي :

تبع ابن الزكي أبا عبيدة في إنكاره لـ (أم) العاطفة ، وذهب إلى أنها ليست بحرف عطف بل بمعنى (همزة الاستفهام) ، ولهذا يقع بعدها جملة يستفهم عنها ، كما تقع بعد الهمزة ، نحو : أضربت زيدًا أم قتلته ؟ أبكر في الدار أم خالد ؟ أي : أخالد فيها ؟

قال أبو حيّان[1] : " وأما (أم) ، فذكر النحاس[2] فيها خلافًا ، وأن أبا عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى (الهمزة) ، فإذا قال : أقام زيد أم عمرو؟ فالمعنى : أعمرو قام ؟ فتصير على مذهبه استفهامان، وقال محمد بن مسعود الغزني في كتابه المسمى بـ (البديع) : أما (أم) فعديل (همزة الاستفهام) ، وليس بحرف عطف ، ولذلك تقع بعدها جملة مستفهم عنها – كما بعد الهمزة – ، نحو : أضربت زيدًا أم قتلته ؟ ، أبكر في الدار أم خالد ؟ أي : أم خالد فيها ؟

ولتساوي الجملتين بعدهما في الاستفهام حَسُنَ وقوعها بعد سواء ، وإذا كان معنى (الهمزة) معنى (أم) أي : الأمرين ، فكيف تكون حرف العطف ، لكنه من حيث يتوسط بين محتملي الوجود لتعيين أحدهما بالاستفهام كتوسط (أو) بين اسمين محتملي الوجود ، قيل : إنه حرف عطف " انتهى .

وبعد .. فما ذهب إليه ابن الزكي – وأبو عبيدة قبله – من أن

---

(١) ارتشاف الضرب ١٩٧٨/٤ .

(٢) هو : أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرازي ، توفي سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة من الهجرة ، ترجمته في بغية الوعاة ٢٣٦/١ .

(أم) حرف استفهام هو الراجح عندي ، لأن المغاربة ذهبوا إلى أن (أم) المنقطعة ليست عاطفة[١] ، والنحويون قد اختلفوا في ثلاثة أحرف من أحرف العطف ، وهي : (حتى ، وأم ، ولكن) .. أما (حتى) : فمذهب الكوفيين أنها ليست بحرف عطف ، وإنما يعربون ما بعدها بإضمار .. وأما (أم) فذكر النحاس فيها خلافًا – وقد سبق بيانه – .. وأما (لكن) فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف ، ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها (الواو) .

الثاني : أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بـــ (الواو) ، و(الواو) مع ذلك زائدة .

الثالث : أن العطف بها ، وأنت مخيّر في الإتيان بـــ (الواو)[٢] .

وأما (أم) المنقطعة : هي الواقعة بين جملتين ، ليستا في تقدير المفردين ، بل كل منهما مستقل بفائدته ، وذلك إذا لم تكن بعد همزة تسوية ، أو همزة تحسن في موضعها (أي) [٣] .

واختلف في معناها ، فقال البصريون : " إنها تقدر بـــ (بل) و(الهمزة) مطلقًا " ، وقال قوم : " إنها تقدر بـــ (بل) مطلقًا " .

وذكر ابن مالك أنها تدل على الإضـــراب مع الاستفهام ، وقد

---

(١) الجنى الداني ص٢٠٦ .
(٢) شرح الأشموني ٣/٩١ .
(٣) شرح ابن الناظم على الألفية ص٥٣١ .

تـــدل على الإضراب فقط[١] .

ولكونها تخلو من الاستفهام ، دخلت على أدوات الاستفهام ما عدا (الهمزة) ، نحو : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾[٢] .

فإن قلت : فـــ (أم) المنقطعة هل هي عاطفة أو ليست بعاطفة ؟ قلت : المغاربة يقولون : "إنها ليست بعاطفة لا في المفرد ، ولا في جملة" ، وذكر ابن مالك أنها قد تعطف المفرد كقول العرب : إنها لإبل أم شاء ، قال : " فـــ (أم) هنا لمجرد الإضراب ، عاطفة ما بعدها على ما قبلها ، كما يكون بعد (بل) فإنها بمعناها " ، ومذهب الفارسي[٣] ، وابن جني في ذلك أنها بمنزلة (بل) و(الهمزة)، وأن التقدير : بل أهي شاء ، وبه جزم ابن مالك في بعض كتبه[٤] .

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٤٥٦ .
(٢) سورة الرعد – جزء من الآية ١٦ .
(٣) هو : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الإمام أبو عليّ الفارسيّ ، توفي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة من الهجرة ، ترجمته في بغية الوعاة ١/٤٩٦ .
(٤) الجني الداني في حروف المعاني ص٢٠٦ .

المبحث الرابع عشر

دخول همزة الاستفهام على واو العطف

قد تدخل (ألف) الاستفهام على (واو) النسق ، فتبقى (الواو) مفتوحة على هيئتها قبل دخول (ألف) الاستفهام عليها ، ومثل ذلك في الكلام قول القائل : تكلّم فلان بكذا وكذا ، فيقول القائل مجيبًا له: أو هو ممن يقول ذلك[١] . ومنه قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا ﴾[٢] .

والأشهر بين النحويين أنها (واو) العطف ، قدم عليها حرف الاستفهام ، لأن الاستفهام له الصدارة .

فإن قلت : علام عطفت الواو هذه الجملة ؟

قلت : على ما مضى من قصة أحد من قوله : ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ ﴾[٣] ويجوز أن تكون معطوفة على محذوف تقديره : أفعلتم كذا ، وقلتم حينئذ كذا ؟

واعترض أبو حيّان[٤] على العطف على ما مضى من قصة أحد ، دون أن يبيّن وجه الاعتراض بقوله : " أما العطف على ما مضى من قصة أحد من قوله : ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ ﴾ ففيه بعد، وبعيد أن يقع مثله في القرآن الكريم ... " .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٨٧/١ .
(٢) سورة آل عمران – جزء من الآية ١٦٥ .
(٣) سورة آل عمران – جزء من الآية ١٥٢ .
(٤) البحر المحيط ١١١/٣ .

وفي هذه الآية الكريمة وأمثالها مذهبان :

الأول – وهو المشهور – : مذهب الجمهور وسيبويه وغيره، أن (الواو) عاطفة ، والنيّة به التقديم على (الهمزة) ، وعطفت الجملة الاستفهامية على ما قبلها .

الثاني : العطف على مقدّر يقتضيه السياق .

رأي ابن الزكي :

يرى ابن الزكي أن العطف يكون على محذوف مقدّر موضعه بين همزة الاستفهام وحرف العطف ، وقد ذهب إلى هذا الرأي من قبل ابن الزكي صاحب الكشاف ، وقد بيّن أبو حيّان هذين الرأيين دون أن يرجح أحدهما ، فقال : " وأما قولـه تعـالى : ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا ﴾[١] ، و﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا ﴾[٢] .

فزعم الزمخشري[٣] ، ومحمد بن مسعود الغزني ، أن بين همزة الاستفهام ، وحرف العطف الذي يلي (لم) ، و(لما) في قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُمْ ﴾[٤] فعلاً محذوفاً[١] .

---

(١) سورة الروم – جزء من الآية ٩ ؛ والهمزة للاستفهام الإنكاري التوبيخي، والواو عاطفة على مقدّر يقتضيه السياق ، أي : أقعدوا في أماكنهم ولم يسيروا .

(٢) سورة يوسف – جزء من الآية ١٠٩ .

(٣) هو : محمود بن عمر بن محمد بن عمر ، كان يكنى بأبي القاسم ، ويلقب بجار الله لأنه جاور مدة بمكة المكرمة بيت الله الحرام ، ولد بزمخشر ، توفي ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة ، ترجمته في طبقات المفسرين ص١٠٤ .

(٤) سورة آل عمران – جزء من الآية ١٦٥ .

ومذهب الجمهور أن حرف العطف عطف ما بعده على الجملة قبله والتقدير : وألم ، وألما .. لكنه اعتنى بهمزة الاستفهام فقدمت ، لأن الاستفهام له صدر الكلام " .

وذهب ابن مالك مذهب الجهور فقال "وأما قول النبى صلى الله عليه وسلم "أو مخرجيّ [٢] هم" وفى أمثاله تقديم حرف العطف على الهمزة كما تقدم على غيرها من أدوات الاستفهام ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ ﴾ [٣] ونحو ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾[٤] فالأصل أن يجاء بالهمزة بعد العاطف كما جئ بعده بأخواتها فكان يقال فى "أفتطمعون"[٥] (فأتطمعون) ؛ لأن همزة الاستفهام جزء من جملة الاستفهام ، وهى معطوفة على ما قبلها من الجمل ، والعاطف لا يتقدم عليه جزء مما عطف ولكن خصت الهمزة بتقديمها على العاطف تنبيها على أنها أصل أدوات الاستفهام لأن الاستفهام له صدر الكلام ، وقد خولف هذا الأصل في غير الهمزة فأرادوا التنبيه عليه ، فكانت الهمزة بذلك أولى لأصالتها في الاستفهام"[٦]

والراجح – عندي – مذهب الجمهور ، لأن رأي ابن الزكي فيه تكلف ، وعليه اعتراض .

---

(١) الكشاف ٤٣٦/١ .
(٢) صحيح البخارى ٦/١
(٣) من الآية ١٠١ من سورة آل عمران.
(٤) سورة التكوير ٢٦ .
(٥) من الآية ٧٥ من سورة البقرة .
(٦) شوهد التوضيح والتصحيح / ٦٣.

قال أبو حيّان[١] : " وأما العطف على محذوف ، فهذا جـــار على ما تقرر من مذهبه ، وقد رددنا عليه " .

(١) البحر المحيط ١١١/٣ .

المبحث الخامس عشر

مدلول (ال) المصاحبة لفاعل (نِعْمَ وبِئْسَ)

فاعل (نعم وبئس) في الغالب ظاهر معرّف بـ (الألف واللام)، نحو قوله تعالى : ﴿ نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ ﴾[١]، وقوله : ﴿ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ ﴾[٢]، وقوله : ﴿ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ ﴾[٣] .

أو مضاف لما هي فيه ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ﴾[٤] ، وقوله : ﴿ فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴾[٥] .

أو مضاف لمضاف إليه ، أي إلى ما هي فيه ، كقوله :

فَنِعمَ ابنُ أُختِ القَومِ غيرَ مُكَذَّبٍ زُهَيرٌ حُساماً مُفرَداً مِن حَمائِلِ[٦]

أو مضمرًا على شريطة تفسيره باسم نكرة بعده منصوبة على التمييز ، نحو قوله تعالى : ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً ﴾[٧] .

واختلف النحويون في (ال) المصاحبة لفاعل هذا الباب .

---

(١) سورة الأنفال – جزء من الآية ٤٠ .
(٢) سورة الحج – جزء من الآية ٧٨ .
(٣) سورة البقرة – جزء من الآية ٢٠٦ .
(٤) سورة النحل – جزء من الآية ٣٠ .
(٥) سورة النحل – جزء من الآية ٢٩ .
(٦) من الطويل ، قاله أبو طالب عم النبي ﷺ .
والشاهد فيه : " فنعم ابن أخت القوم " ، فإن فاعل (نعم) فيه مظهر مضاف إلى ما أضيف إليه المعرّف بـ (ال) ؛ وزهير : اسم رجل ، وحسام : صفته ، ومفردًا : صفته ، وانتصب حسام على المدح ، ويروى الشطر الثاني بالرفع :
(٧) سورة الكهف – جزء من الآية ٥٠ .

فذهب ابن الزكي إلى أن (ال) للعهد في الشخص الممدوح .

وقال قوم : " هي للجنس حقيقة ، فمدحت الجنس كله من أجل زيد ، ثم خصصت زيدًا بالذكر ، فتكون قد مدحته مرتين " .

وقيل : " هي للجنس مجازًا ، وكأنك قد جعلت زيدًا الجنس كله مبالغة ، ولم يقصد غير مدحه أو ذمّه "[١] .

قال أبو حيّان[٢] – مشيرًا إلى هذه الأقـوال بالتفصيل ، ومسندًا كل قول إلى صاحبه – : " و(ال) هذه ذهب الجمهور إلى أنها جنسية ، فقال قوم : حقيقة فالجنس كله هو الممدوح ، وزيد مندرج في الجنس ، لأنه فرد من أفراده .. قال سيبويه[٣] : لأنك تريد أن تجعله من أمة كلهم صالح .. وقال قوم : هي جنسية مجازًا، جعلت (زيدًا) جميع الجنس مبالغة .. وذهب قوم إلى أنها عهدية في الذهن لا في الخارج .. وذهب قوم إلى أنها عهدية شخصية ، وهو مذهب أبي إسحاق[٤] ابن ملكون من أصحابنا وأبي منصور الجواليقي[٥] من أهل بغداد[٦] ، ومحمد بن مسعود من نحاة

---

(١) المساعد ١٢٦/٢ ؛ وشرح ابن عقيل ١٦١/٣ .
(٢) ارتشاف الضرب ٢٠٤٣/٤ .
(٣) الكتاب ١٧٧/٢ .
(٤) هو: إدريس بن محمد بن موسى الأنصاري أبو العُلا ، مات سنة ٦٤٧ هـ ، ترجمته في بغية الوعاة ٤٣٦/١ .
(٥) هو: موهوب بن أحمد بن الحسن بن الخضر أبو منصور الجواليقي النحوي اللغوي ، مات سنة ٤٦٥هـ ، ترجمته في بغية الوعاة ٣٠٨/٢ .
(٦) المساعد ١٢٦/٢ ؛ والتصريح ٩٥/٢ .

غزنة ، ورجّحه الأستاذ/ أبو عبد الله الشلوبين الصغير[١] ، وقال خطّاب : لا يكفي تصوره ، بل وجوده في الخارج في أشخاص ، و(ال) عنده جنسية ، قال : لو قلت : نعمت الشمس هذه ، ونعم القمر هذا لم يجز ، فلو قلت : نعم الشمس هند ، ونعم القمر زيد جاء على التشبيه " .

والصحيح – فيما أرى – أن (ال) المصاحبة لفاعل (نعم) للجنس حقيقة ، فالجنس كله هو الممدوح أو المذموم ، والمخصوص به فرد من أفراده مندرج تحته ، وقصد ذلك مبالغة في إثبات المدح أو الذم الذي هو مبهم ، لئلا يتوهم كونه طارئًا على المخصوص[٢] ، وهذا مذهب جمهور النحويين[٣] .

---

(١) هو: محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي أبو عبد الله، يعرف بالشلوبين الصغير ، مات سنة ٦٦٠هـ .

(٢) همع الهوامع ٣٠/٥ .

(٣) ينظر : المقتضب ١٤٠/٢ ؛ والتبصرة والتذكرة ٣٧٤/١ ؛ وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ٥٩٣/٢ ؛ والمقرب ٦٧/١ ؛ وشرح ابن الناظم ص٤٦٩ ؛ وشرح ابن عقيل ١٦١/٣ .

المبحث السادس عشر

(هَلُمَّ) بين التعدى واللزوم

هي كلمة دعــوى إلى شـــيء[١] ، وهي بمعنى تعـــالى ، أو أقبـــل[٢] ، أو هات ، أو أحْضِر[٣] .

و(هلم) : تستعمل متعدية بمعنى : أحضر ، نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ ﴾[٤]، متعد لنصبه مفعوله وهو ﴿ شُهَدَاءَكُمْ ﴾ بمعنى : أحضروهم .

وقاصرة بمعنى : أقبل[٥] ، نحو قوله تعالى : ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [٦] ، أي : أقبلوا[٧] .

قال السمين[٨] : " وهنا بمعنى : أحضُروا وتعالوا " ، وكلام الزمخشري[٩] هنا مؤذن بأنه متعد أيضًا وحذف مفعوله ، فإنه قال : "وهلموا إلينا ، أي : قربوا أنفسكم إلينا ، قال : وهي صوت سُمي به فعل متعدّ مثل : أحضرُوا وقرّبْ ، وفي تسميته إياه صوتًا نظر، إذ أسماء الأصوات محصورة ليس هذا منها " . والذي عليه

---

(١) المفردات في غريب القرآن (هـ ل م) .
(٢) لسان العرب (هـ ل م) .
(٣) المقتضب ٢٠٢/٣ ؛ وشرح الأشموني ٢٠٦/٣ .
(٤) سورة الأنعام – جزء من الآية ١٥٠ .
(٥) ارتشاف الضرب ٢٣٠٦/٥ .
(٦) سورة الأحزاب – جزء من الآية ١٨ .
(٧) المساعد ٦٤٤/٢ .
(٨) الدر المصون ٤٠٧/٥ .
(٩) الكشاف ٥٣٠/٣ .

النحويون أن (هلم) ليس صوتًا[١] .

وذكر ابن عقيل[٢] أن (هلم) من قوله تعالى : ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ تعدّى بـــ (إلى) ، ومنهم من يعديها بـــ (اللام) ، نحو : هلم للثريد ، وقالوا أيضًا : هلّم الثريد ، أي ائته .

وتقول : هلُمّ لَكَ ، ولَكِ ، ولكما ، ولكُنّ ، والمضمر الذي هو الكاف هو المضمر الذي في (هلم) ، والتقدير : إرادتي لك .

رأي ابن الزكي :

ويرى ابن الزكي أن : هلم لكم ، يجوز أن تكون بمنزلة (لام ذلك) وأن تكون (لام جر) دخلت على الاسم ، ويتبيّن ذلك بالتوكيد، فإذا قلت : هلم نفسك – بالجر – فـــ (الكاف) اسم ، و(اللام) حرف جر .

وإن رفعت ، فـــ (الكاف) حرف خطاب ، و(اللام) عماد كما في ذلك، والرفع أولى بدليل أن المعطوف لا يكون إلا مرفوعًا مع إبراز الضمير ، نحو : هلم لكم أنتم وزيدٌ[٣] .

---

(١) البحر المحيط ٢١٤/٧ .
(٢) المساعد ٦٤٤/٢ .
(٣) ارتشاف الضرب ٢٣٠٦/٥ .

المبحث السابع عشر

إفراد النكرة المضاف إليها أفعل التفضيل

لاسم التفضيل ثلاث حالات :

الحالة الأولى : أن يكون مجردًا من (ال) والإضافة ، فيجب له حكمان :

أحدهما : أن يكون مفردًا مذكرًا دائمًا ، ولو كان مسندًا إلى مؤنث أو مثنى أو مجموع ، نحو قولك : زيد أفضل من عمرو ، وهند أفضل من عمرو ، والزيدان أفضل من عمرو ، والهندان أفضل من عمرو ، والزيدون أفضل من عمرو ، والهندات أفضل من عمرو .. ونحو قولـه تعالى : ﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا ﴾[1] ، ونحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾[2] ، فأفرد في الآية الأولى مع الاثنين ، وفي الآية الثانية مع الجماعة .

والثاني : أن يؤتى بعده بـــ (من) [3] جارة للمفضول – كما

---

(١) سورة يوسف – جزء من الآية ٨ .
(٢) سورة التوبة – جزء من الآية ٢٤ .
(٣) (من) عند المبرد وسيبويه لابتداء الارتفاع في نحو : أفضل منه ، وابتداء الانحطاط في نحو : شر منه ، واعترضه ابن مالك بأنها لا يقع بعدها (إلى) ، واختار أنها للمجاوزة ، فإن معنى زيد أفضل من عمرو : جاوز زيد عمرًا في الفضل ، واعترضه في المغني بأنها لو كانت للمجاوزة تصح في موضعه عن ، ودفع بأن صحة وقوع المرادف موقع مرادفه إنما هو إذا لم يمنع من ذلك مانع ، وهاهنا منع مانع وهو

تقدم من الأمثلة – ، وقد تحذف (من) مع مجرورها للعلم بهما ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَالآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾[١] ، أي من الحياة الدنيا .

وقد جاء الإثبات والحذف في قوله تعالى : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً ﴾[٢] ، أي منك .

الحالة الثانية : أن يكون أفعل مقرونًا بـــ (ال) ، فيجب له حكمان :

أحدهما : أن يكون مطابقًا لموصوفه في التذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع ، نحو : زيد الأفضل ، وهند الفضـــلى ، والزيدان الأفضلان ، والهندان الفضليان ، والزيدون الأفضلون والأفاضل ، والهندات الفضليات أو الفُضَل ، فيطابق موصوفه لزومًا ، لأنه نقص شبهه بـــ (أفعل) المتعجب به لاقترانه بـــ (ال)، ومع ذلك لابد من ملاحظة السماع[٣] .

قال الفرّخان[٤]: " ولا يستغنى في الجمع والتأنيث عن السماع، فإن الأشرف والأظرف لم يقل فيهما الأشارف والشرفي ، والأطارف والطرفي كما قيل ذلك في الأفضل والأطول ، وكذلك الأكرم والأمجد قيل فيهما الأكارم والأماجد ، ولم يسمع فيهما

الاستعمال ، فإن اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر إلا (مِنْ) خاصة ، شرح التصريح على التوضيح ١٠٢/٢ .

(١) سورة الأعلى – الآية ١٧ .

(٢) سورة الكهف – جزء من الآية ٣٤ .

(٣) شرح ابن الناظم ص٤٨٢ ؛ وأوضح المسالك ٣٨٧/٣ ؛ والمســـاعد ١٧٤/٢ ؛ وشرح ابن عقيل ١٧٦/٣ ؛ وشرح التصريح ١٠٢/٢ .

(٤) المستوفي ١٣٤/١ .

الكرمى والمجدى " .

والثاني : أن لا يؤتى معه بـ (من) ، لأن (من) و(ال) يتعاقبان فلا يجتمعان كـ (ال) والإضافة ، فأما قول الأعشى :

ولَستَ بِالأكثَرِ منهُم حَصىً وَإنَّمـــــا الـعِزَّةُ لِلكاثِرِ[1]

فخرج جمعه بين (ال) و(مِن) على زيادة (ال) في الأكثر ، أو على أنها متعلقة بأكثر نكرة حال كونه محذوفًا مبدلاً من أكثر المذكور بدل نكرة من معرفة ، والأصل بالأكثر أكثر منهم ، أو على أن (مِن) بمعنى (فـــي) ، أي : فيهم ، أو لبيان الجنس ، أي : من بينهم[2] .

الحالة الثالثة : أن يكون أفعل مضافًا ، فإن كانت إضافته إلى نكرة لزمه أمران : التذكير ، والتوحيد ، كما يلزمان المجرد من (ال) والإضافة لاستوائهما في التنكير ، ولكونهما على معنى (من) ويلزم المضاف إليه أن يطابق الموصوف، نحو : زيد أفضل رجل، والزيدان أفضل رجلين ، والزيدون أفضل رجال ، وهند أفضل امرأة .. فأما قوله تعالى : ﴿ وَلا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾[3] بالإفراد ، ومقتضى القاعدة كافرين بالجمع ليطابق (الواو) في ﴿ تَكُونُوا ﴾ ، فالجواب على ما قاله المبرد إنه على حذف الموصوف ، والتقدير :

---

(١) البيت من مجزوء البسيط للأعشى في ديوانه ص٩٣ ؛ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١١٣٥/٢ ؛ وارتشاف الضرب ٢٣٢١/٥ ؛ وأوضح المسالك ٢٩٥/٣ .

(٢) شرح التصريح ١٠٤/٢ .

(٣) سورة البقرة – جزء من الآية ٤١ .

أول فريق كافر[١] به .

وقال الفراء : " إنما وحّد لأنه في معنى الفعل ، أي : أول مَنْ كفر، ولو أريد به الاسم لم يجز الجمع ، وقيل : (كافر) لفظة واحد وهو في معنى الجمع ، أي : أول الكفار ، كما يقال : هو أحسن رجل "[٢] .

وقال محمد بن مسعود الزكي في كتاب (البديع) : " النكرة المضاف إليها اسم التفضيل يجب إفرادها ، نحو : أنت أفضل رجل، وأنتما أفضل رجل ، وأنتم أفضل رجل ، ومنه : ﴿ وَلا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾[٣] ، وذلك هو القياس ، لأن النكرة تمييز له ، وقد خصصت بالإضافة فأشبه مائة رجل ، وقد أجازوا قياسًا لا سماعًا أن يثنى ويجمع نحو : أنتما أفضل رجلين ، وأنتم أفضل رجال " .

فابن الزكي يرى أن المضاف إليه في هذا النوع إن كان نكرة كان بلفظ الواحد واحدًا كان معناه أو مثنى ، أو مجموعًا ، نحو : أنت أفضل رجل ، وأنتما أفضل رجل في الناس ، وأنتم أفضل رجل ، وجوّز قياسًا لا سماعًا أن يثنى المضاف إليه ويجمع[٤] .

ويرى الجمهور أن أفعل التفضيل إن أضيف إلى نكرة لزمه

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ٧٨/١ ؛ والدر المصون ٢٠٦/١ ؛ وشرح التصريح ١٠٥/٢ .
(٢) التبيان في إعراب القرآن ٥٨/١ .
(٣) سورة البقرة – جزء من الآية ٤١ .
(٤) ارتشاف الضرب ٢٣٢٢/٥ .

التذكير والإفراد ، والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة في الإضافة إلى النكرة .

وإن كانت الإضافة إلى معرفة ، فهو على ثلاثة أقسام :

قسم يقصد به زيادته على ما أضيف إليه .

وقسم يقصد به زيادة مطابقة .

وقسم يؤول بما لا تفضيل فيه ، فإن أوّل أفعل بما لا تفضيل فيه، أو قصد زيادة مطابقة وجبت المطابقة للموصوف به تشبيهًا بالمعرف بـــ (ال) في الإخلاء عن لفظ (من) ومعناها ، وقد يتواردان على مثال واحد كقولهم : الناقص والأشج أعدلا بني مروان[1] ، فيحتمل أعدلا أن يؤول بما لا تفضيل فيه ، أي عادلا هم لأنهما لم يشاركهما أحد من بني مروان في العدل ، ويحتمل أن يراد به زيادة مطابقة .

وإن كان أفعل على أصله من إفادة المفاضلة على ما أضيف إليه جازت المطابقـــة لشبهه بالمعـــرف بـــ (ال) كقـــوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾[2] ولو لم يطابق

---

(١) الناقص هو : يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان ، لقب بذلك لأنه نقص أرزاق الجند ، والأشج هو : عمر بن عبد العزيز ﷺ ، لقب بذلك لأن بجبينه أثر شجة من دابة ضربته ، شـــرح التصريح على التوضيح ١٠٥/٢ .

(٢) سورة الأنعام – جزء من الآية ١٢٣ ، قال السمين : " (أفعل) التفضيل إذا أضيف إلى معرفة وأريد به غير الإفراد والتذكير جاز أن يطابق كالقراءة المشهورة هنا ، وفي الحديث : « أحاسنكم أخلاقًا » ، وجاز أن يفرد ، وقد أجمع على ذلك في قوله تعالى : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ ﴾ سورة البقرة – جزء من الآية ٩٦ ، الدر المصون ١٧٢/٣.

لقيل: أكبر مجرميها .

وجاز تركها كقوله تعالى :

﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ ﴾[١]

ولو طابق لقيل : أحرصي – بالياء –[٢] .

---

(١) سورة البقرة – جزء من الآية ٩٦ ، و﴿ أَحْرَصَ ﴾ أفعل تفضيل ، فـ (من) مرادة معها ، وقد أضيفت لمعرفة فجاءت على أحد الجائزين أعني عدم المطابقة ، وذلك أنها إذا أضيفت إلى معرفة على نيّة (من) جاز فيها وجهان :
المطابقة لما قبلها ، نحو : الزيدان أفضلا الرجال ، والزيدون أفاضل الرجال ، وهند فضلى النساء ، والهنود فضليات النساء .. ومنه قوله تعالى : ﴿ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ (سورة الأنعام – جزء من الآية ١٢٣) .
وعدمها ، نحو : الزيدون أفضل الرجال ، وعليه هذه الآية ، وكلا الوجهين فصيح خلافا لابن السراج ، حيث ادّعى تعين الإفراد ، ولأبي منصور الجواليقي ، حيث زعم أن المطابقة أفصح .
ارتشاف الضرب ٢٣٢٦/٥ ؛ والدر المصون ٣٠٨/١ ؛ وشرح ابن عقيل ١٨١/٣ .

(٢) شرح التصريح على التوضيح ١٠٥/٢ .

المبحث الثامن عشر

عمل اسم التفضيل

يرفع أفعل التفضيل الضمير غالبًا والظاهر في لغة ضعيفة ، نحو : مررت برجل أفضلُ منه أبوه[١] ، أي أزيد عليه في الفضل أبوه حكاه سيبويه[٢] وغيره .

ويكثر رفعه الظاهر إن كان مفضلاً على نفسه باعتبارين واقعًا بين ضميرين ثانيهما له ، والآخر للموصوف والوارد في ذلك عن العرب كونه بعد نفي .

والمثال المشهور لذلك قولهم : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد "[٣] .

وبه عرفت المسألة بمسألة الكحل ، فالكحل فاعل بأحسن ، وهو مفضل – باعتبار كونه في عين زيد – على نفسه حالاً في عين غيره وواقع بين ضميرين ثانيهما له ، وهو الضمير في (منه) والأول للموصوف وهو الضمير في (عينه) ، وقد تقدم النفي في أول الجملة[٤] .

ومثله الحديث : " **ما من أيام أحبّ إلى الله فيها العملُ منه في**

---

(١) في التصريح ١٠٦/٢ : " أكثر العرب يوجب رفع أفضل في ذلك على أنه خبر مقدم، وأبوه مبتدأ مؤخر والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لـ (رجل) " .
(٢) الكتاب ٢٣٢/١ .
(٣) الكتاب ٢٣٢/١ ؛ والمقتضب ٢٤٨/٣ .
(٤) همع الهوامع ١٠٧/٥ .

عشر ذي الحجة "[١] .

وقول الشاعر :

ما علمت امرأ أحبَّ إليه البَذْ لُ منه إليك يا ابنَ سِنان[٢]

والسبب في رفعه الظاهر في هذه الحالة تهيؤه بالقرائن التي قارنته لمعاقبته على الفعل إياه على وجه لا يكون بدونها ، ألا ترى أنه يحسن في المثال أن يقال بدله : ما رأيت رجلاً يَحْسُنُ في عينه الكحلُ كحسنة في عين زيد ولا يختل المعنى بخلاف قولك في الإثبات : رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد ، فإن إيقاع الفعل فيه موقع أفعل يغيّر المعنى ، فكان رفع (أفعل) للظاهر لوقوعه موقعًا صالحًا للفعل على وجه لا يغيّر المعنى بمنزلة إعمال اسم الفاعل الماضي معنى إذا وصل بـ (الألف واللام) ، فإنه كان ممنوع العمل لعدم شبهه بالفعل الذي في معناه فلما وقع صلة قدّر بفعل وفاعل ليكون جملة ، فإن المفرد لا يوصل به موصول فانجبر بوقوعه موقع الفعل ، ما كان فائتًا من الشبه ، فأعطى العمل بعد أن مُنِعه[٣] .

---

(١) الرواية – في سنن أبي داود ٣٢٥/٢ – كتاب الصوم – باب في صوم العشر ، وعارضه الأحوذي بشرح صحيح الترمذي ٢٨٩/٣ أبواب الصوم ، باب ما جاء في العمل في أيام العشر – ليس فيها (أحب) رافعًا للاسم الظاهر " ما من أيام العمل الصالح فيها إلى الله من هذه الأيام " يعني أيام العشر ...

(٢) من الخفيف بلا نسبة في ارتشاف الضرب ٢٣٣٦/٥ ؛ وهمع الهوامع ١٠٧/٥ ؛ وشرح التصريح ٢٦٩/١ .

(٣) شرح ابن الناظم ٤٨٧ ؛ وهمع الهوامع ١٠٨/٥ .

وقاس ابن مالك على النفي النهي والاستفهام ، فقال : " لا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي ، كقولك : لا يكن غيرك أحبّ إليه الخير منه إليك ، وهل في الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يمنُّ "[١] .

ومنعه أبو حيّان[٢] قائلاً : " والأولى الاقتصار فيه على مورد السماع ، ولا يقاس عليه ، إذ رفع أفعل التفضيل للظاهر هو على سبيل الشذوذ على أن إلحاق ما ذكر ظاهر في القياس ، وأفعل هذا وإن كان مشتقًا من مصدر يتعدى فعله إلى مفعول به ، فإنه لا ينصب المفعول به .

هذا من ناحية رفعه للاسم الظاهر ، أما نصبه للمفعول به ففيه خلاف يحتاج إلى توضيح .

الإجماع على أنه لا ينصب المفعول به ، فإن وجد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدّر يفسره أفعل[٣] ، نحو قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾[٤]، فحيث هنا مفعول به ، لا مفعول فيه وهي في موضع نصب بفعل مقدّر ، يدل عليه ﴿ أَعْلَمُ ﴾ ، والتقدير – والله أعلم – : يعلم مكان جعل رسالاته[٥] .

---

(١) التسهيل ص١٣٥ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٨٦/٣ ؛ والمساعد ١٨٥/٢ ، ١٨٦ ؛ وشفاء العليل ٦١٨/٢ ، ٦١٩ .
(٢) ارتشاف الضرب ٢٣٣٧/٥ .
(٣) شرح الأشموني على الألفية ٥٥/٣ .
(٤) سورة الأنعام – جزء من الآية ١٢٤ .
(٥) التسهيل ص١٥٨ ؛ وشفاء العليل ٦٢٠/٢ ؛ وهمع الهوامع ١١٠/٥ ؛ وشرح الأشموني ٥٦/٣ ؛ وفي (حيث) هذه وجهان : أحدهما : أنها

وقال محمد ابن مسعود الغزنى[١] : " أفعل التفضيل ينصب المفعول به ، قال تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾[٢]، فـ ﴿ مَنْ ﴾ مفعول به ، وقوله تعالى : ﴿ أَهْدَى سَبِيلاً ﴾[٣] مفعول به لا تمييز " .

فنصب ابن الزكي ﴿ مَنْ ﴾ بنفس أفعل ، وهو قول الكوفيين، فإن أفعل عندهم تعمل عمل الفعل[٤] .

وقيل : ﴿ مَنْ ﴾ في موضع نصب بفعل مقدّر دلّ عليه ﴿ أَعْلَمُ ﴾ ، وتقديره : يعلم من يضل عن سبيله .. كقول الشاعر :

أكرُّ وأحمى للحقيقة منْهُمُ وأضْرَبَ مِنَّا بالسيوف القوانِسَا[٥]

فالقوانس نصب بإضمار فعل ، أي : يضرب القوانسا .

وذهب بعض البصريين إلى أن ﴿ مَنْ ﴾ جر بحرف جر مقدّر

خرجت عن الظرفية وصارت مفعولاً به على السعة ، وليس العامل فيها (أعلم) هذه ، لأن (أفعل) لا تنصب المفعول به ، ولا يجوز أن يكون (حيث) ظرفا ، لأنه يصير التقدير : الله أعلم في هذه المواضع ، ولا يوصف الله تعالى بأنه أعلم في مواضع وأوقات ، لأن علمه لا يختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة ، وإذا كان كذلك كان العامل في (حيث) فعلاً يدل عليه (أعلم) ، و(حيث) لا يكون ظرفا ، بل يكون اسمًا وانتصابه على المفعول به على الاتساع . والثاني : أنها باقية على ظرفيتها بطريق إعجاز ، وهذا القول ليس بشيء ، الدر المصون ١٧٢/٣ .

(١) ارتشاف الضرب ٢٣٢٦/٥ .
(٢) سورة الأنعام – جزء من الآية ١١٧ .
(٣) سورة الإسراء – جزء من الآية ٨٤ .
(٤) الدر المصون ١٦٦/٣ .
(٥) البيت من الطويل بعباس بن مرداس السلمي ، وهو في شرح المفصل ١٠٥/٦ ؛ والدر المصون ١٦٧/٣ ؛ وشفاء العليل ٦٢٠/٢ .

حذف وبقي عمله لقوة الدلالة عليه بقوله: ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [١]، ورد هذا الوجه بأن حذف حرف الجر وبقاء أثره لا يكون إلا في مواضع وما ورد بخلافها فضرورة[٢] ، كقوله :

..... أشارت كليب بالأكف الأصابع[٣]

وقيل: إن ﴿ مَنْ ﴾ في محل نصب على إسقاط الخافض كقوله:

تمرون الديار ولم تعوجوا[٤] .....

وهو مردود من وجهين :

أحدهما : أن ذلك لا يطرد .

والثاني : أن أفعل التفضيل لا تنصب بنفسها لضعفها[٥] .

---

(١) سورة الأنعام – جزء من الآية ١١٧ ، البحر المحيط ٢١٣/٤ .
(٢) الدر المصون ١٦٦/٣ .
(٣) عجز بيت من الطويل للفرزدق في ديوانه ٤٢٠/١ ، وصدره :
إذا قيل أيُّ الناسِ شرُّ قبيلة
وهو في أوضح المسالك ١٧٨/٢ ؛ وشرح ابن عقيل ٣٩/٣ ؛ والدر المصون ١٦٦/٣، وشرح التصريح ٣١٢/١ .
والشاهد فيه : قوله : " أشارت كليب " يريد أشارت إلى كليب ، فحذف حرف الجر لضرورة الوزن .
(٤) صدر بيت من الوافر ، وعجزه :
كلامُكمُ عليَّ إذًا حرامُ
وهو لجرير في ديوانه ص٢٧٨ ؛ والمقرب ١١٥/١ ؛ ورصف المباني ص٢٤٧ ؛ والدر المصون ١٦٦/٣ .
والشاهد فيه : قوله : " تمرون الديار " والأصل : تمرون بالديار ، فأسقط الشاعر حرف الجر ، وعدّى الفعل بنفسه ، وهذا مقصور على السماع .
(٥) الدر المصون ١٦٦/٣ .

قال صاحب الهمع[١] : " ولا ينصب أفعل التفضيل مفعولاً به على الأصح ، بل يتعدى إليه بـ (اللام) إن كان الفعل يتعدى إلى واحد، نحو: زيد أبذل للمعروف ، فإن كان الفعل يفهم علمًا أو جهلاً ، تعدى بـ (الباء)، نحو: زيد أعرف بالنحو ، وأجهل بالفقه .

وإن كان مبنيًا من فعل المفعول تعدّى بـ (إلى) إلى الفاعل ، نحو: زيد أحب إلى عمرو من خالد، وأبغض إلى بكر من عبد الله .

وبـ (في) إلى المفعول، نحو : زيد أحب في عمرو مِنْ خالد، وأبغض في عمرو من جعفر " .

قال ابن مالك : " وإن كان متعدّ إلى اثنين عُدّي إلى أحدهما بـ (اللام) وأضمر ناصب الثاني ، نحو : هو أكسى للفقراء الثياب، أي : يكسوهم الثياب "[٢] .

قال أبو حيّان[٣] : " وينبغي ألا يقال هذا التركيب إلا إن كان مسموعًا من لسانهم " .

وذهب بعضهم إلى أنه ينصب المفعول به إن أوّل بما لا تفضيل فيه[٤] .

وضعف أبو حيّان هذا الرأي ، لأنه وإن أوّل بما لا تفضيل

---

(١) همع الهوامع ١٠٩/٥ .
(٢) التسهيل ص١٥٨ ؛ وشفاء العليل ٦١٩/٢ .
(٣) ارتشاف الضرب ٢٣٣١/٥ ؛ وهمع الهوامع ١١٠/٥ .
(٤) التسهيل ص١٥٨ ؛ وشفاء العليل ٦٢٠/٢ .

فيه ، فلا يلزم منه تعديه كتعدّيه وللتراكيب خصوصيات[١] .

والرأي الراجح – عندي – أن ﴿ مَنْ ﴾ في موضع نصب بفعل دلّ عليه ﴿ أعْلَمُ ﴾ لأن أفعل لا يعمل في الاسم الظاهر النصب.

(١) همع الهوامع ٥/١١٠ .

الخاتمة

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وعلى آله وصحبه ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد ..

فقد تبيّن لي من خلال هذه الدراسة ما يلي :

أولاً : لم يحظ (ابن الزكي) بما حظي به غيره في كتب التراجم في التأريخ لحياته ، والتقصي لتنقلاته ، والحديث عن شيوخه وتلاميذه ، فقلّ من كتب عنه ، ومن كتب عنه أوجز وحدّث فأشار ، ولذلك اختلفوا في اسمه بين محمد بن مسعود الغزيّ ، ومحمد بن مسعود الغزني ، ومحمد بن مسعود بن الزكي .

ثانيًا : لابن الزكي كتاب في النحو اسمه (البديع) ذكره أبو حيّان وأكثر من النقل عنه ، قال ابن هشام عن ذلك الكتاب : " خالف فيه النحاة وأكثر أبو حيّان النقل عنه " .

وبالدراسة يتبيّن أن أبا حيّان نقل فأكثر ، كما نقل عن ذلك الكتاب نخبة من العلماء أمثال المرادي في الجني الداني ، وابن هشام في المغني والسيوطي في الهمع ، والأشموني في شرحه على الألفية والشيخ خالد الأزهري في التصريح ، وابن الصبان في حاشيته .

ثالثًا : ظهر لي من خلال هذه الدراسة أن ابن الزكي صاحب شخصية مستقلة ، وتبين ذلك من خلال آرائه التي خالف فيها

الجمهور ، حيث كان يأخذ بما يراه راجحًا لأدلة تثبت لديه ، وقد وافقته في بعضها وخالفته في البعض الآخر .

وافقته فيما يأتي :

أ – جواز الفصل والوصل للضمير في (كان) وحدها ، أما أخواتها فيتعيّن فيها الفصل .

ب – نصب (غدوة) بعد (لدن) على التمييز .

جـ– فيما ذهب إليه من أن إظهار (أن) في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾[1] لا يجوز إلا بإظهار خبر (كان) .

د – أن (أجمع) وأخواته معارف بالعلمية لا بنية الإضافة .

هـ – أن (أم) المتصلة حرف استفهام وليس بحرف عطف .

وخالفته فيما يأتي :

أ – (كان) الشأنية من أقسام الناقصة وليس من أقسام التامة .

ب – القول بفعلية (عسى) لا حرفيتها .

جـ– القول بجواز دخول (لام الابتداء) على الماضي المقرون بـ (قد) .

د – القول ببساطة (منذ) لا بتركيبها .

هـ – القول بأن (ال) المصاحبة لفاعل (نِعْمَ أو بِئْسَ) هي للجنس حقيقة لا للعهد في الشخص الممدوح خاصة .

---

(١) سورة البقرة – جزء من الآية ١٤٣ .

و – القول بجواز نيابة (إذا) الفجائية عن (الفاء) في الربط في الجملة الاسمية .

رابعًا : ما ذهب إليه ابن الزكي من القول بأن (دُون) من أدوات الاستثناء وهي تجر المستثنى بالإضافة كـ (غير ، وسوى ، وسُوى ، وسواء) ، قول لم أجده في كتب النحو عدا الهمع[١] نقلاً عن أبي حيّان، لذلك كان أبو حيّان يعـبّر عن بعض آرائه بقوله : " وزعم أبو عبيد الله محمد بن مسعود ... " ، وأحيانًا يعجب لبعض آرائه ، وربما استغربها .

خامسًا : أثبت البحث سهو الدكتور/ رجب عثمان محمد ، محقق ارتشاف الضرب ، حيث ذكر أن محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الشيخ شمس الدين بن الصائغ الحنفي ، المتوفى سنة ست وسبعين وستمائة هجرية في قائمة شيوخ أبي حيّان ، والصحيح أن ذلك العَلَم من تلاميذ أبي حيّان وليس من شيوخه .

قال السيوطي[٢] وهو يترجم لذلك العلم : " ... وأخذ عن الشهاب بن المرحّل وأبي حيّان " فكيف يأخذ الشيخ عن تلميذه ؟

والحق يقال إنّ الدكتور/ رجب خدم الكتاب خدمة جليلة ، وهذا لا ينقص من جهده ، فلكل عالم هفوة ، ولكل جواد كبوة .

وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله ، وصحبه ، وسلم

---

(١) همع الهوامع ٣/٢١٠ .
(٢) بغية الوعاة ١/١٥٥ .

قائمة المراجع

١	-	القرآن الكريم
٢	-	ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيّان الأندلسي – تحقيق د/ رجب عثمان – مكتبة الخانجي .
٣	-	الأشباه والنظائر للسيوطي – دار الكتب العلمية – بيروت.
٤	-	الأصول في النحو لابن السرّاج – تحقيق عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة – بيروت .
٥	-	الأعلام للزركلي – ط/ ٤ – دار العلم للملايين – بيروت – سنة ١٣٩٩هـ .
٦	-	الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي – تحقيق د/ حمدي عبد الفتاح مصطفي .
٧	-	الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري – تحقيق الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية .
٨	-	أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – تحقيق الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد – دار الفكر .
٩	-	البحر المحيط لأبي حيّان – تحقيق الشيخ/ عادل عبد الموجود وآخرين – دار الكتب العلمية – بيروت .
١٠	-	بغية الوعاة للسيوطي – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – الحلبي .
١١	-	البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري – الهيئة المصرية العامة للكتاب .
١٢	-	التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن علي بن

		إسحاق الصيمريّ – تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى – جامعة أم القرى .
١٣	–	التبيان في إعراب القرآن للعكبري – تحقيق علي محمد البجاوي – ط/ الحلبي .
١٤	–	تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك .
١٥	–	الجني الداني في حروف المعاني للمرادي – تحقيق د/ فخر الدين قباوة وزميله – الأفاق الجديدة – بيروت .
١٦	–	حاشية الخضري على ابن عقيل – تحقيق تركي فرحات – دار الكتب العلمية .
١٧	–	حاشية الدسوقي للشيخ/ مصطفى محمد عرفة الدسوقي – ضبط عبد السلام محمد أمين – دار الكتب العلمية – بيروت – ط/ ١ – ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م .
١٨	–	حاشية الصبان على الأشموني – مطبوع بهامش شرح الأشموني – ط/ الحلبي
١٩	–	الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي – تحقيق عادل عبد الموجود ورفاقه – دار الكتب العلمية – بيروت .
٢٠	–	رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي – تحقيق د/ أحمد محمد الخراط – دار العلم – دمشق .
٢١	–	سنن أبي داود – دار الكتب العلمية – بيروت .
٢٢	–	شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب لابن العماد الحنبلي – مكتبة القدس – القاهرة – سنة ١٣٥٠هـ .
٢٣	–	شرح الأشموني على الألفية – ط/ الحلبي .
٢٤	–	شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم – تحقيق د/

		عبد الحميد السيد محمد .
٢٥	-	شرح التصريح على التوضيح للشيخ/ خالد الأزهري - ط/ الحلبي .
٢٦	-	شرح الرضي على الكافية - القاهرة - ١٣٠٦هـ .
٢٧	-	شرح ابن عقيل على الألفية - تحقيق الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد - ط/ دار الفكر .
٢٨	-	شرح جمل الزجاجي لابن خروف - تحقيق د/ سلوى عرب - جامعة أم القرى .
٢٩	-	شرح عيون الإعراب للإمام أبي الحسن علي بن فضال المجاشعي - تحقيق أ.د/ عبد الفتاح سليم - مكتبة الآداب .
٣٠	-	شرح شذور الذهب لابن هشام - تحقيق الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد - ط/ المكتبة العصرية .
٣١	-	شرح المفصل لابن يعيش - عالم الكتب - بيروت .
٣٢	-	شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي - تحقيق د/ الشريف الحسيني البركاني - بيروت .
٣٣	-	طبقات النحاة واللغويين للإمام تقي الدين ابن قاضي شهبة - مطبعة النعمان .
٣٤	-	الكتاب لسيبويه - مطبعة بولاق ، ومطبعة الأستاذ/ هارون
٣٥	-	كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة - دار الكتب العلمية - بيروت .
٣٦	-	المستوفي في النحو لعلي بن مسعود الفرُّخان - تحقيق أ.د/ محمد بدوي المختون - دار الثقافة العربية .

٣٧	-	المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل – تحقيق د/ محمد كامل بركات – جامعة أم القرى .
٣٨	-	معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة – دار إحياء التراث العربي – بيروت .
٣٩	-	معاني القرآن وإعرابه للزجاج – تحقيق د/ عبد الجليل شلبي – عالم الكتب .
٤٠	-	معاني القرآن للفراء – ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب .
٤١	-	مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام – تحقيق د/ مازن المبارك وزميله – دار الفكر .
٤٢	-	المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري – تحقيق د/ محمد عبد المقصود وزميله .
٤٣	-	المقتضب للمبرد – تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عظيمة – ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
٤٤	-	المقرب لابن عصفور – تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وزميله – مطبعة العاني – بغداد .
٤٥	-	النكت الحسان في شرح غاية الإحسان - تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة .
٤٦	-	هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان
٤٧	-	همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي – تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم – ط/ عالم الكتب – بيروت .

فهرس آيات القرآن الكريم

السورة	الآية	رقمها	صفحة
البقرة	﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾	٦	٨٠
	﴿ وَلا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾	٤١	٩٥، ٩٦
	﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُواْ لَكُمْ ﴾	٧٥	٨٦
	﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ ﴾	٩٦	٩٨
	﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾	١٤٣	٦٠، ٦٢
	﴿ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾	٢٠٦	٨٨
	﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ ﴾	٢١٦	٤٦
	﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْـــرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾	٢٨٠	٤١
آل عمران	﴿ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ﴾	٣١	٧١
	﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ وَمَن يَعْتَصِم بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾	١٠١	٨٦
	﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ ﴾	١٥٢	٨٤
	﴿ أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِـيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا ﴾	١٦٥	٨٤، ٨٥

	﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾	١٧٩	٦٠
النساء	﴿ وكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً ﴾	١١١	٣٨
المائدة	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ ﴾	٥٤	٧١
	﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾	٦٢	٥١
الأنعام	﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾	١١٧	١٠٢
	﴿ وكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾	١٢٣	٩٧
	﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾	١٢٤	١٠١
	﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ ﴾	١٥٠	٩١
الأنفال	﴿ نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ ﴾	٤٠	٨٨
التوبة	﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾	٢٤	٩٣
	﴿وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴾	٥٨	٧٤
	﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾	٦٩	١٢
هود	﴿ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴾	١٠٥	٧٠
	﴿ وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ ﴾	١١٠	٦٩
	﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾	١١١	٦٩

يوسف	﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا ﴾	٨	٩٣
	﴿ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ ﴾	١٣	٥٠
	﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾	٧٦	
	﴿ قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾	٧٧	٧١
	﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا ﴾	١٠٩	٨٥
الرعد	﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾	١٦	٨٣
إبراهيم	﴿ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾	٣٩	٥٢
النحل	﴿ فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴾	٢٩	٨٨
	﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ﴾	٣٠	٨٨
	﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾	١٢٤	٥٠، ٥٢
الإسراء	﴿ هُوَ أَهْدَى سَبِيلاً ﴾	٨٤	١٦، ١٠٢
الكهف	﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً ﴾	٣٤	٩٤
	﴿ إِنْ تَرَنِي أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَداً (٣٩) فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي خَيْراً مِنْ جَنَّتِكَ ﴾	٣٩، ٤٠	٧١
	﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً ﴾	٥٠	٨٨
الحج	﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ ﴾	٥	٧١
	﴿ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ ﴾	٧٨	٨٨
العنكبوت	﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَنْ قَالُوا ﴾	٢٤	٣٨
	﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ ﴾	٤٠	٦١

الروم	﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا ﴾	٩	٨٥
	﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾	٣٦	٧٣
الأحزاب	﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾	١٨	٩١
الشورى	﴿ ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ ﴾	٢٣	١٢، ٣٠
الفتح	﴿ سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾	١٦	٦٤
الحشر	﴿ لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً ﴾	١٣	٥١
الممتحنة	﴿ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴾	٤	٣
الطلاق	﴿ وَإِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَى ﴾	٦	٧١
القلم	﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾	٤	٥٠
الأعلى	﴿ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾	١٧	٩٤
الفجر	﴿ يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ ﴾	٢٧	١٣
الضحى	﴿ وَالضُّحَى ﴾	١	٣٠
	﴿ سَجَى ﴾	٢	٣٠
	﴿ قَلَى ﴾	٣	٣٠

فهرس الأحاديث النبوية

الحـــــــــــديث	صفحة
« مَا شِئْتَ كَانَ ، وَمَا لَمْ تَشَأْ لَمْ يَكُنِ »	٤٠
« فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا ، وَإِلاَّ فَاسْتَمْتِعْ بِهَا »	٧٢
"ما من أيام أحبّ إلى الله فيها العملُ منه في عشر ذي الحجة "	٩٩

فهرس الأشعار والأرجاز

إذا كانَ الشِّتاءُ فأدفئوني ∴ فَإنَّ الشَّيخَ يَهدِمُهُ الشِّتاءُ

من الوافر للربيع بن ضبع ص٤٠

لَيسَ إلاّيَ وَإيّا ∴ ها وَلا نَخشى رَقيبا

مجزوء الرمل لعمر بن أبي ربيعة ص٣٦

سَموْتَ ولَمْ تكُنْ أهْلاً لتسْمُوَ ∴ ولكنَّ المُضيّعَ قدْ يُصابُ

من الوافر ص٦١

ومازالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الكلْبِ مِنهُمُ ∴ لَدُنْ غُدْوَةً حتى دَنَتْ لِغُرُوب

من الطويل لأبي سفيان بن حرب ص٥٦

أتُقرحُ أكبادُ المحبِّينَ كالذي ∴ أرَى كَبدي من حبِّ ميَّةَ تُقرحُ

من الطويل لذي الرمة ص١٢

فقلتُ عَساها نارُ كأسٍ وعلَّها ∴ تشكَّى فآتي نحوها فأعوذها

من الطويل لصخر بن العود الحضرمي ص٤٥

قَنافِذُ هداجون حول بيوتهم ∴ بِما كانَ إيّاهُم عَطيَّةُ عَوَّدا

من الطويل للفرزدق ص٤٢

لأستسهلنَّ الصعب أو أدرك المنى ∴ فَما انقادَت الآمال إلاّ لصابر

من الطويل ص٦٥

ولَستَ بِالأكثَرِ منهُم حَصىً ∴ وَإنَّما العِزَّةُ لِلكاثِرِ

من مجزوء البسيط للأعشى ص٩٥

أكرُّ وأحمى للحقيقة منْهُمُ ∴ وأضْرَبَ منَّا بالسيوف نقوانِسَا

من الطويل لعباس بن مرداس ص١٠٢

قِفي قَبلَ التَفَرُّقِ يا ضُباعا ∴ ولا يَكُ مَوقِفٌ منك الوَداعا

من الوافر للقطامي ص٣٩

إذا قيل أى الناس شر قبيلة ∴ أشارت كليب بالأكف الأصابع

من الطويل للفرزدق ص١٠٣

إذا مُتُّ كانَ الناسُ نصفَينِ شامِتٌ ∴ وآخرُ مُثنٍ بالذي كنتُ أصنَعُ

من الطويل للعجيز السلولي ٤٣

كنَّا وكانوا فما ندري على وهم ∴ أنحنُ فيما لَبِثنا أم هُمُ عَجِلوا

من البسيط ص٤٠

فَنِعمَ ابنُ أُختِ القَومِ غيرَ مُكَذَّبٍ ∴ زُهَيرٌ حُساماً مُفرَداً من حمائلِ

من الطويل لأبي طالب ص٨٨

ومَنْ لم يزل ينقادُ للغيِّ ، والهوَى ∴ سيُلْفَى على طُولِ السَّلامةِ نادِمَا

من الطويل ص٧٢

وكُنتُ إذا غمَزتُ قَناةَ قَومٍ ∴ كَسَرتُ كعوبها أو تَستَقيما

من الوافر لزياد بن الأعجم ص٦٥

تمرون الديار ولم تعوجوا ∴ كلامكم إذا علقَّ حرامُ

من الوافر لجرير ص١٠٣

مَن يَفعَلِ الحَسَناتِ اللَهُ يَشكُرُها ∴ وَالشَرُّ بِالشَرِّ عِندَ اللَهِ مِثلانِ

من البسيط لعبد الرحمن بن حسان ص٦٤

ما علمت أمْرأً أحبَّ إليه البَذْ ∴ لُ منه إليك يا ابْنَ سِنان

من الخفيف ص٧٢

فَإِن لا يَكُنها أو تَكُنهُ فَإِنَّهُ ∴ أَخٌ أَرضَعَتهُ أُمُّها بِلِبانِها

من الطويل لأبي الأسود الدؤلي ص٣٤

ولي نَفسٌ أَقولُ لَها إِذا ما ∴ تنازعني لَعَلّي أو عَساني

من الوافر لعمران بن حطّان ص٤٦

ولستُ مُقِرًّا للرِّجال ظُلامةً ∴ أَبَى ذاك عمّاي الأكرمانِ وخاليا

من الطويل ص١٦

وكنت إذ كنت إلهي وحدكا ∴ لَمْ يَكُ شَيْءٌ يا إلهي قبلكا

من الرجز لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي ص٤٠

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَاكا ∴ يا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَساكا

من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج ص٤٥

فجئت قبورهم بدْأً ولمَّا ∴ فناديت القبور فلم يُجِبْنَهْ

من الرجز ص٦٨

فهرس الأعلام

مسلسل	العَـــــــلَم	الصفحة
.١	أُبيّ بن كعب	٧٢
.٢	الأخفش	٥٢
.٣	أبو إسحاق	٨٩
.٤	ابن الأنباري	٧٣
.٥	البخاري	٧٢
.٦	ابن جني	٥٨
.٧	ابن خروف	٧٨
.٨	الزمخشري	٨٥
.٩	الزاهد	٤٨
.١٠	ابن السرّاج	٤٨
.١١	السمين الحلبي	٦٠
.١٢	السهيلي	٧٨
.١٣	سيبويه	٣٢
.١٤	السيوطي	٣٥
.١٥	أبو العباس	٤٧
.١٦	أبو عبيدة	٨٠
.١٧	أبو عمرو	٣١
.١٨	أبو علي الفارسي	٨٣
.١٩	أبو غانم المظفر	٤٣

.٢٠	الفرُّحان	٣٥
.٢١	الفرزدق	٤٢
.٢٢	القطامي	٣٩
.٢٣	أبو القاسم الأبرش	٤٤
.٢٤	الكسائي	٣١
.٢٥	ابن كيسان	٨٠
.٢٦	الماردي	
.٢٧	ابن مالك	٤٠
.٢٨	المبرد	٤٧
.٢٩	أبو منصور	٨٩
.٣٠	ابن الناظم	٣٢
.٣١	النحاس	٨١
.٣٢	هشام الضرير	٥٣
.٣٣	ابن هشام	٣٧
.٣٤	ابن يعيش	٤٧

فهرس الموضوعات

الموضـــــــوع	الصفحة
الفـــــاتحة	٣
التمهيـــــد	٥
محمد بن مسعود الغزني	٧
أبو حيّان الأندلسي	١٨
كتاب البديع	٢٢
ارتشاف الضرب	٢٣
آراء ابن الزكي النحوية	٢٦
المبحث الأول : الإمالـــــــة	٢٧
المبحث الثاني : الفصل والوصل في باب (كان)	٣٤
المبحث الثالث : (كان) وأقسامها	٣٨
المبحث الرابع : (عسى) بين الفعلية والحرفية	٤٥
المبحث الخامس : دخول (لام الابتداء) على الماضي المقرون بـ (قد)	٥٠
المبحث السادس : (منذ) بين البساطة والتركيب	٥٤
المبحث السابع : (غدوة) بعد (لدن)	٥٦
المبحث الثامن : نصب المضارع بـ (أن) المضمرة	٦٠
المبحث التاسع : (أو)	٦٣
المبحث العاشر : حذف مجزوم (لمّا)	٦٨

المبحث الحادي عشر : نيابة (إذا) الفجائية عن (الفاء)	٧١
المبحث الثاني عشر : التوكيد المعنوي	٧٦
المبحث الثالث عشر : تضمن (أم) المتصلة معنى الهمزة	٨٠
المبحث الرابع عشر : دخول همزة الاستفهام على (واو) العطف	٨٤
المبحث الخامس عشر : (ال) المصاحبة لفاعل (نِعْم وبئس)	٨٩
المبحث السادس عشر : (هلمّ)	٩١
المبحث السابع عشر : أفراد النكرة المضاف إليها أفعل التفضيل	٩٣
المبحث الثامن عشر : عمل اسم التفضيل	٩٩
الخاتمـــــــة	١٠٦
المراجـــــــع	١٠٩
فهرس الآيات القرآنية	١١٣
فهرس الأحاديث النبوية	١١٧
فهرس الأشعار والأرجاز	١١٨
فهرس الأعلام	١٢١
فهرس الموضوعات	١٢٣